

مسؤولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان
في ضوء التربية الإسلامية

إعداد

د/ أسعد بن ناصر بن سعيد الحسين

مسؤولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية

د/ أسعد بن ناصر بن سعيد الحسين

المقدمة:

يحتل موضوع حقوق الإنسان في عصرنا الحاضر مكان الصدارة حيث أصبحت الأمم المتقدمة لا يقاس تقدمها بنسبة المتعلمين فيها، أو مستوى الدخل للفرد، ومقدار ما يتوافر فيها من مصانع ومعامل، ومستوى الخدمات المقدم من ناحية الخدمات الصحية، والسكن، ووسائل الاتصالات، والتنقل وغيرها وإنما الاهتمام بجوانب أخرى غير مادية، كتوافر الأنظمة العادلة، وحقوق التقاضي، بالإضافة إلى مقدار ما توفره الدول لأفرادها من حرية التعبير عن أفكارهم وآرائهم وبمقدار ما يتوافر للمواطن من حقوق للإنسان تربية أم قضائية أم فكرية أم اجتماعية.

ومن جانب آخر يتجه العالم نحو ترسيخ قيم مفاهيم حقوق الإنسان وتطبيقها وتضمينها في الأنظمة والقوانين عامة والتربية خاصة، ويقتضي الحال تناول هذا الموضوع في المؤسسات التربوية لما يمثله هذا الأمر من أهمية بالغة على اعتبار أن تلاميذ اليوم هم قادة ميدانيون مؤثرون في التنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتربوية مستقبلاً مما يتطلب ضرورة توعيتهم وتبصيرهم بمضامين حقوق الإنسان وترسيخها فيهم سلوكاً وعملاً قبل أن يعرفوها مبادئ وأنظمة نظرية، قابلة للتطوير والتحسين.

وإذا ما كانت الدول تتنافس اليوم في إعطاء صورة ناصعة البياض وإظهار ممارساتها لصيانة حقوق الإنسان فإن المؤسسات التربوية وركزتها الأسرة، والمدرسة، بالإضافة إلى المسجد، والإعلام هي الأكثر جدارة للسعي نحو ترسيخ تلك القيم ولها سلطتها بحكم مدى انتشار تأثيرها وتعدد وسائلها وأساليبها.

وحيث إن الفرد يبدأ في اكتساب القيم والحقوق عبر التوجهات، المباشرة أو غير المباشرة، التي تحكم وجوده داخل الأسرة، والتي تنظم علاقاته وتفاعلاته مع أفراد العائلة وتقاليدها وأعرافها بحكم أهمية السنوات الأولى في تكوين شخصيته، فإن ما يكتسبه في مؤسسة الأسرة سيمتد أثره، إيجاباً أو سلباً، على تفكيره وسلوكه في ما بعد طفولته الأولى، مما يجعل من التربية داخل الأسرة أحد الأسس التربوية الهامة

فإن التربية على حقوق الإنسان إذا لم تجد ما يرسخها وينسجم معها، منذ الطفولة الأولى في الأسرة، فإن ذلك سيكون عائقاً أمامها في المراحل اللاحقة، وفي المؤسسات الأخرى خارج مجال الأسرة.

ومن جهة أخرى يأتي دور باقي المؤسسات الأخرى كالمدرسة حيث لا يخفى ما تقوم به من دور في صقل الإنسان وإكسابه القيم والاتجاهات الحقوقية سواء من خلال التعليم النظري أم الممارسة السلوكية. ويرى عواد وآخرون: أن العديد من الدراسات والبحوث أشارت إلى أن التعليم يعدّ مصدراً أساسياً وأداة فعالة لنشر مفاهيم حقوق الإنسان بين الأجيال، وتشريهم بمضامينها، وضمان ممارستهم اليومية لها إذ إن المناهج الدراسية بمختلف موضوعاتها والأنشطة المصاحبة لها، وما يمثله المعلم من قدوة، تعدّ أهم العوامل التربوية لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال. (عواد، وآخرون، ١٤٢٨هـ، ص ١٨).

وبناء عليه ينبغي أن توكل مهمة نشر الوعي بقيم حقوق الإنسان لتلك المؤسسات لارتباطها بحياة الإنسان. ويؤكد ذلك آل فهيد: "باعتبار أن الوعي بحقوق الإنسان عملية طويلة المدى ومستمرة مدى الحياة يتعلم فيها جميع الأشخاص من جميع مستويات النمو ومن جميع الطبقات احترام كرامة الآخرين وسبل ووسائل كفالة ذلك الاحترام في جميع المجتمعات وتهدف التربية في مجال حقوق الإنسان أساساً إلى تنمية قيم التسامح والتضامن والتعاون بين المجتمعات، كما يشير إلى وجوب تغيير نمط التربية والتعليم التقليدي وإنما ينطلق من رؤية نابعة من قيم حقوق الإنسان حيث يقول: فإنه من الجوهر في هذا الصدد استحداث رؤية جديدة للتعليم تتطرق من توسيع التعريف التقليدي للتعليم لكي يعالج تحديات جديدة مثل ارتباطه بالاحتياجات، والقيم العالمية لحقوق الإنسان واتخاذ القرارات على أساس من المعرفة، وهذا يعني أن التربية على حقوق الإنسان لا تتعلق بتوفير المعارف والمهارات فحسب، وإنما تتعلق أيضاً بتعزيز الاتجاهات والمواقف والسلوكيات التي تسمح للناس بالمشاركة في حياة مجتمعاتهم المحلية والوطنية بطريقة بناءة يحترمونها بها أنفسهم والآخرين، وينبغي للأجيال أن يتعلموا حقوق الإنسان من خلال المعايير والمبادئ الأساسية لها وهي تنفذ في الواقع العملي، وفي قاعة الدرس، وفي المنزل، وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية. (آل فهيد، ١٤٢٩هـ، العدد ١٧١).

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من أهمية تنمية الوعي بحقوق الإنسان وما تهدف إليه من تنمية قيم الحرية والمساواة والعدالة والتسامح والتعاون وتعزيز الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، وإيماناً بأن ديننا الإسلامي أوجب الحرص على تحقيق الإنسان لجميع حقوقه التي منحها له الشرع وحث على صون هذه الحقوق واعتنى برعايتها وشمولها، ونظراً لأهمية دور المؤسسات التربوية في غرس وترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان، والتربية عليها فإن هذه الدراسة تبحث في مسؤولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية وبعض تطبيقاتها التربوية، وتركز على أهم هذه المؤسسات التربوية التي تعد لها الأثر الكبير في التربية على حقوق الإنسان وهي المدرسة ويتحدد موضوع الدراسة في الإجابة على تساؤلات الدراسة.

تتطلب هذه الدراسة من الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ١- ما مفهوم المدرسة وأهميتها؟
- ٢- ما مفهوم حقوق الإنسان؟
- ٣- ما الوظيفة التربوية للمدرسة؟
- ٤- ما دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان؟

أهداف الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- ١- تعرف مفهوم المدرسة وذلك ببيان مفهومها
- ٢- الوقوف على الوظائف التربوية للمدرسة
- ٣- توضيح مفهوم حقوق الإنسان
- ٤- تعرف دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في الآتي:

- ١- أنها تقدم رؤية علمية للقائمين على العملية التربوية إلى أهمية حقوق الإنسان في الميدان التربوي، لاسيما وأن الدراسة تأتي ضمن دراسات تربوية قليلة تناولت موضوع حقوق الإنسان.

- ٢- أن هذه الدراسة تحاول لفت الانتباه لتعليم ونشر حقوق الإنسان، والذي يشكل حقاً أصيلاً من حقوق الناس، وتعتبر مسؤولية مثل هذه الدراسة في هذا الصدد مسؤولية كبرى في الترويج ومحاولة التعريف بمبادئ حقوق الإنسان وآليات حمايتها ونشر ثقافتها.
- ٣- يكتسب موضوع الوعي بحقوق الإنسان أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الأجيال في الظروف الراهنة التي أصبحت فيها حقوق الإنسان ركناً أساسياً في بناء المجتمع وديمومته. على أن مفهوم حقوق الإنسان مازال في بدايته ببلادنا، ولم يتشكل وعي صحيح عنه ويكون من المفيد بلورة نواة معرفية في هذا الصدد أولاً قبل إعداد البنية التشريعية والقانونية والتنظيمية والهيكلية.
- ٤- التأكيد على ارتباط حقوق الإنسان باحترام الحق في تعليمه والوعي به باعتباره ركناً أساسياً من هذه الحقوق. حيث تبرز المؤشرات على تدني مستويات تنفيذ هذا الحق في أرض الواقع وهو ما تحاول الدراسة القيام به.
- ٥- تأتي هذه الدراسة محاولة لسد النقص في هذا الجانب وإكمال لجهود الباحثين في هذا المجال الذين تناولوا حقوق الإنسان من جوانب قانونية وجنائية واجتماعية وفكرية.. وغيرها، وتأتي هذه الدراسة لإكمال تلك المنظومة فتتناول بالبحث مجالاً مهماً من جوانب حقوق الإنسان وهي مسؤولية المؤسسات التربوية الأسرة والمدرسة والمسجد والإعلام في ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان مع بعض التطبيقات التربوية لتلك الحقوق في تلك المؤسسات للإسهام في بناء ونمو شخصية الإنسان.
- ٦- تفيد الدراسة الآباء، والأمهات، والأسرة عموماً في إبراز بعض المبادئ والتطبيقات التربوية لحقوق الإنسان، لتستفيد منها في تربية أبنائها.
- ٧- يأمل الباحث أن تبرز الدراسة أهم الأساليب التربوية التي تسهم في نشر الوعي بحقوق الإنسان بتطبيق مبادئه في المؤسسات التربوية والمجتمع لاسيما وأن المجتمعات اليوم تستقبل قرناً جديداً يزخر بالدعوة إلى سيادة القانون وإعلاء القضايا الإنسانية، وتنمية التقاهم والتسامح والصدقة بين الأمم وحل المشكلات العالمية وخير وسيط للقيام بهذا الدور هي التربية.
- ٨- أن تعليم حقوق الإنسان نقطة البدء الصحيحة، لحماية الحقوق والحريات بما يكفل تمتع جميع المواطنين بها، وتزايد أهمية دراسة حقوق الإنسان لأن أزمة حقوق

الإنسان في أي مجتمع ترجع في كثير من الأحيان إلى عدم وعي الأفراد بتلك الحقوق.

٩- أن هذا الموضوع حسب علم الباحث لم يفرد بدراسة خاصة؛ ورأى الباحث أن هذا من دواعي الاهتمام وإفراد هذا الموضوع بدراسة وافية خاصة في الجانب التربوي الذي نحن بصدد.

١٠- تسهم الدراسة بإثراء المكتبة التربوية، وتقديم ما هو مفيد في هذا الجانب.

حدود الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة على ما يلي:

الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان.

مصطلحات الدراسة:

تتاول الباحث المصطلحات الأساسية الإجرائية في الدراسة وهي:

أولاً- تعريف حقوق الإنسان:

يمكن أن تعرف بأنها: مجموعة من الضمانات والمزايا المتصلة طبيعياً بكل إنسان والتي يستحيل على البشر العيش بدونها، كالحرية والعدالة والمساواة، بحيث يكون للجميع الحق في التمتع بها مع الحماية القانونية، والإجراءات الكافية التي تضمن هذه الحقوق وتحميها.

ثانياً- المدرسة: يعرفها مرسى بأنها: المؤسسة الاجتماعية التربوية المتخصصة التي عهد إليها المجتمع بتربية وتنشئة الأجيال الصاعدة من أبناء الأمة مشتركة بذلك مع المؤسسة الاجتماعية الأولى، التي وضعت البذور الأساسية للتنشئة الاجتماعية، ونعني بها الأسرة. (مرسى، ١٤١٥هـ، ص ٣٣٥).

الدراسات السابقة:

تتاول الباحث الدراسات السابقة من حيث هدفها ومنهجها وما توصلت إليه من نتائج، ثم اختتم بالتعليق المختصر على الدراسات السابقة، تضمن أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ومدى استفادة الدراسة الحالية من هذه الدراسات وما الذي أضافته هذه الدراسة على الدراسات السابقة (الجديد في هذه الدراسة) وذلك على النحو التالي:

دراسة (الزهراني، ١٤٢٤هـ) وتهدف إلى: تعرف حق الإنسان في التربية والتعليم والحقوق الثقافية في الإسلام، وما يقابلها في المواثيق الدولية واهم الانتقادات الموجهة إليها وبعض التطبيقات لتلك الحقوق التربوية والثقافية في المملكة، واستخدم الباحث خلال دراسته المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي. وتوصل الباحث إلى أن الإسلام فضل السبق في تقرير حقوق الإنسان وهي في الإسلام اشم وأفضل لأنها أصيلة ثابتة، عالمية ولها صفة الإلزام. بينما هي في المواثيق الدولية تخالف الخصوصية الإسلامية، وإهمالها للجانب الاجتماعي، وعزلها شأن الإيمان والتوحيد عن هذه الحقوق.

دراسة (الصبيح وآخرون، ١٤١٩هـ) وهدفت الدراسة إلى جملة من الأهداف ومن أهمها: تعرف مدى ما تحويه الكتب الدراسية في مراحل التعليم العام من مفاهيم حقوق الإنسان، وتعرف ما يخالف حقوق الإنسان في الإسلام في تلك المناهج، وتقديم تصور عن تدريسها في المناهج الدراسية وتوصل الباحثون إلى نتائج منها:
١- أن القدر الذي يدرسه الطالب عن حقوق الإنسان في الإسلام يمكن وصفها بأنه كاف.

٢- جميع حالات ورود الحقوق كانت متفقه مع حقوق الإنسان.

٣- التحليل الكيفي أظهر بعض القصور في تناول الكتاب المدرسي لخمسة حقوق وهي: حق الحرية، حق التعبير عن الرأي، حق المشاركة السياسية، حق التنقل والسفر، حق الجنسية والمواطنة.

دراسة (القاضي، ١٤٢٨هـ) والتي هدفت إلى تعرف: حقوق الطفل الصحية مثل: الرعاية الصحية الأولية. الحق في التغذية السليمة. الرعاية الصحية الوقائية. والحقوق التعليمية مثل: جودة التعليم. إلزاميته ومجانيته. وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع.

ومحاولة تأصيل حقوق الطفل في المواثيق الدولية تأصيلاً إسلامياً. كذلك تعرف الوضع الصحي والتعليمي للطفل مشكلاته، مظاهرها وأسبابها وطرق علاجها. وتهدف أيضاً للتعرف على واقع المعاملة التي يتعرض لها الطفل واستغلاله، مشكلاتها مظاهرها وأسبابها وطرق علاجها.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي. في دراستها وتوصلت إلى نتائج من أهمها:

- ١- حيوية موضوع حقوق الطفل وأهميته القصوى لمستقبل الطفل والعالم.
 - ٢- رغم الاهتمام العالمي بحقوق الطفل إلا أن الطفل ما زال يعاني من انتهاكات لحقوقه على مستويات عدة.
 - ٣- عدم وجود آليات تنفيذية وقوانين ملزمة تضمن للطفل حقوقه.
 - ٤- ضعف تطبيق الاتفاقيات الدولية، وعدم وجود جزاءات لردع التلاعب بحقوق الطفل.
 - ٥- رغم ضمان الإسلام حقوق الطفل وكفالاته لها إلا أن ذلك ليس جلياً في حياة الطفل المسلم اليوم.
- دراسة (نبیة، ١٤٠٤هـ) وهدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين طبيعة الإنسان كما صورها القرآن، وبين التربية من خلال أهداف التربية وكرامة الإنسان، وضع تصور لتطبيقات تربوية تحافظ على كرامة الإنسان وتنميتها.
- وضع تصور لتطبيقات تربوية ناتجة عن استخدام الحواس كمصدر للمعرفة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، بالإضافة للمنهج التاريخي. وتوصل الباحث إلى أن الله خلق الإنسان يعمل على إيجاد التوازن في هذه النواحي المختلفة في الإنسان، وكذلك عناية الإسلام بالفرد جسمياً وعقلياً وروحياً لتكوين الإنسان الصالح. ومن النتائج أن الإسلام حافظ على كرامة الإنسان، وكذلك أمر الإسلام باستخدام الحواس باعتبارها أن تلك الحواس مصدر من مصادر المعرفة ينبغي استغلالها من قبل الأسرة، والمدرسة.
- دراسة (الفهد، ٢٠٠٦م) وهدفت إلى تحديد مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام المنصوص عليها في إعلان القاهرة والممكن تعليمها ضمن مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة من التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وتحديد مستوى تضمينها في تلك المناهج والأنشطة الخاصة بها، ومستوى تناول معلمي الاجتماعيات لمبادئ حقوق الإنسان في الإسلام من خلال طرق تدريس المواد الاجتماعية، من وجهة نظر عينة الدراسة.
- ومن أهم تلك المبادئ:** أن البشر جميعاً أسرة واحدة. أن الحياة هبة الله وهي مكفولة لكل إنسان. لكل إنسان حرمة والحفاظ على سمعته في حياته. الأسرة هي الأساس في بناء المجتمع. المرأة مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية. لكل طفل عند ولادته حق علي الأبوين والمجتمع والدولة في الحضانة والتربية والرعاية المادية. يولد

الإنسان حراً وليس لأحد أن يستعبده، أو يذله أو يقهره، أو يستغله، ولا عبودية لغير الله تعالى. لكل إنسان الحق في التملك بالطرق الشرعية. لا يجوز القبض على إنسان، أو تقييد حريته، أو نفيه، أو عقابه بغير موجب شرعي. لكل إنسان الحق في التعبير بحرية عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية. لكل إنسان الحق في أن يعيش آمناً على نفسه، ودينه، وأهله، وعرضه، وماله. الناس سواسية أمام الشرع، يستوي في ذلك الحاكم والمحكوم.

ومنهج الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وكانت أداة الدراسة الاستبانة، وطبقت هذه الأداة على عينة عشوائية ممثلة تكونت من (١٠) مشرفين تربويين (٢٠) ومعلمًا للمواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة بمراحل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:

١- يرى المشرفون أن ١٤% من المبادئ المستهدفة بالدراسة مضمنة في تلك المناهج المشار إليها سابقاً بنسبة تزيد على ٧٥% فيما يرى المعلمين أن ٢٧% من المبادئ المستهدفة بالدراسة مضمنة في مناهج الاجتماعيات بنسبة تزيد ٧٥%٠. هناك مبادئ بلغت متوسطات تضمينها ٧٥% فأكثر بينما بلغت مبادئ أخرى أقل من ٥٠% من وجهة نظر عينة الدراسة.

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: جاءت مجمل الدراسات التي عرضها الباحث بالحديث عن الإطار النظري عن حقوق الإنسان في مجملها، وفي كل واحدة منها تتناول بعض الجوانب كحقوق الطفل، أو المرأة، أو الجوانب، أو الحقوق الصحية، أو الحقوق الثقافية، أو عقد المقارنة بين النصوص الإسلامية والمواثيق الدولية، أو كدراسة ناقدة للمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما كان هناك الحديث عن الحقوق من جانب جنائي مقارنة، أو لجانب حقوقي مقارنة بدولة معينة، أو كدراسة ميدانية لاستطلاع وجهة نظر عينة حول تضمين مبادئ حقوق الإنسان في مناهج التعليمية للدولة مثل المملكة العربية السعودية.

ثانياً: اتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها لم تتناول دراسة دور المؤسسات التربوية (المدرسة) على وجه التحديد كدراسة شاملة حيث لم يفرّد موضوع يضطلع ببيان دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان وترسيخ تلك القيم ببعض التطبيقات التربوية تلك المؤسسة.

ثالثاً: جاءت الدراسة لتعرف دور المؤسسات التربوية وعلى رأسها المدرسة بكافة كوادرها وامكانياتها لترسيخ مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان.

رابعاً: سعت الدراسة لبيان أهمية المدرسة ودورها في بناء الوعي الثقافي لحقوق الإنسان.

خامساً: أنها تسعى لبيان مسؤولية المدرسة، ودورها في ترسيخ وصقل الوعي الثقافي لحقوق الإنسان، وتمميته لصالح الفرد والمجتمع.

سادساً: أنها تلفت الانتباه إلى دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان.

سابعاً: التأكيد على الدور الفاعل للمدرسة في تنمية وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان.

ثامناً: أنها تسهم الإفادة من تجارب الآخرين سواء مؤسسات دولية، أم إقليمية فردية أم حكومية من خلال دراسة بعض التجارب لمختصين في جانب حقوق الإنسان، والإفادة من ذلك في أحد أهم المؤسسات التربوية.

تاسعاً: تهدف الدراسة الحالية تقديم جوانب تطبيقية لحقوق في المؤسسة التربوية التي أوكل لها المجتمع تربية النشء، للمساهمة في تحسين العملية التربوية.

أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن تلك الدراسات فيما يلي:

(١) أن الدراسات السابقة في مجملها تتناول بعض الجوانب كحقوق الطفل، أو المرأة،

أوفي عقد المقارنات بين القيم الحقوقية في الإسلام والمواثيق والإعلانات العالمية، أوفي جانب التأصيل الإسلامي لتلك الحقوق ونحو ذلك.

(٢) أن بعض من هذه الدراسات كانت ذات طبيعة ميدانية لاستطلاع رأي عينة من

العاملين بالحقل التربوي حول تضمين مبادئ حقوق الإنسان بالمنهج الدراسية.

(٣) أن هذه الدراسات لم تفرد المؤسسات التربوية بدراسة مستقلة بل كانت تتناول

بعضها ضمن مفرداتها. بينما هذه الدراسة جاءت لتؤكد على مسؤولية مؤسسات

التنشئة الاجتماعية وأهميتها في نشر الوعي بحقوق الإنسان.

(٤) لم تعنى هذه الدراسات بتقديم تصور تربوي مقترح.

أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: رغم تباين الدراسات من

حيث أهدافها إلا أن الدراسات تتفق مع الهدف الرئيس للدراسة وهو: أهمية حقوق

الإنسان، والتركيز على أهمية إبرازها في الحياة، مع التعريف بمفاهيم حقوق الإنسان

سواء كان ذلك بالتأصيل، أو بالتشريع القانوني والجنائي، أو من جانب التركيز على دور التربية والتعليم في ترسيخ تلك القيم تدريجياً، وتنظيماً، وتشريعاً، وممارسة.

وسوف تضيف هذه الدراسة ما يلي:

١- الكشف عن دور المدرسة في التربية على حقوق الإنسان.

٢- تقديم تطبيقات تربوية مقترحة لحقوق الإنسان في المدرسة.

منهج الدراسة:

يستخدم الباحث ثلاثة من مناهج البحث العلمية لهذه الدراسة:

أولاً: المنهج الوصفي: يعرفه العساف بأنه: ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيره منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسته العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلاً. (العساف، ١٤٢٧هـ، ص ١٩١).

وهو كما يعرفه عبيدات (عبيدات، ١٤٢٤هـ، ص ٢٤٧): الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً.

وثانيهما: استخدم الباحث أحد فروع المنهج الوصفي وهو المنهج

(التحليلي): كما يعبر عنه عبدالله: وهو الذي يهتم بدراسة وتحليل المصادر الأساسية والثانوية ذات العلاقة بموضوع البحث من أجل استنتاج الأدلة والبراهين المطلوبة للإجابة على أسئلة البحث.

فالمنهج الوصفي التحليلي، يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات والبيانات بقصد وصفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص النتائج (عبدالله، ١٤٢٦هـ، ص ٨٧).

كما يعرفه العساف بأنه: الجمع المتأنى والدقيق للسجلات المتأنى والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث. (العساف، ١٤٢٧هـ، ص ٢٠٦).

ثالثهما: المنهج الاستنباطي: وهي بحسب السليمانى أنها: الطريقة التي يقوم

عليها الباحث ببذل أقصى جهد عقلي ونفسي عند دراسة النصوص بهدف استخراج مبادئ تربوية مدعمة بالأدلة الواضحة. (السليمانى، وآخرون، ١٤١٧هـ، ص ٥)

وتحقق المناهج المستخدمة في هذه الدراسة التعرف أهم المبادئ الأساسية لحقوق وتحقيق الوعي بها، الإنسان وتقديم تطبيقات تربوية لها، انطلاقاً من مفهوم من المبادئ والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.

كما سيقوم الباحث إن شاء الله في هذه الدراسة بالأمر التالي:

١- عزو الآيات القرآنية، بذكر اسم السورة ورقم الآية في مكانها، مع كتابتها بالرسم العثماني.

٢- عزو الأحاديث النبوية إلى مصادرها، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفى به الباحث؛ وما لم يكن فيهما أو في أحدهما عزوته إلى مصادره مع ذكر كلام أهل العلم في بيان درجته.

٣- الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٤- عمل الفهارس للموضوعات والمراجع.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم المدرسة:

تمثل المدرسة بناءً أساسياً في المجتمع تقوم بتربية أبنائه وتنشئتهم التنشئة الحسنة. والمدرسة تختلف عن الأسرة فهي مؤسسة تربوية لها رسالتها الهامة أنشأها المجتمع لتحقيق له أغراضاً معينة، ويقع عليها عبء إحداث التوافق النفسي والاجتماعي للطفل بعد خروجه المفاجئ من عالمه الأول والمتمثل في الأسرة إلى بيئة أخرى تجعله يشعر بنوع من التغيير، وهو ماله أثر جيد في صقل شخصية الطفل، وإثراء تجاربه الاجتماعية ودعم إحساسه بالحقوق والواجبات وتقدير المسؤولية، وتعلمه آداب التعامل مع الغير.

والمدرسة هي: "المؤسسة العامة التي أنشأها المجتمع لتتولى تربية النشء الجديد على المعارف والحقائق، والقيم الاجتماعية والدينية، وطرق العمل والتفكير" (شها، ١٩٦٥م، ص ٤٦).

ويعرف النحلاوي المدرسة بأنها: " مؤسسة تربوية منظمة وواسطة من وسائط التربية كان لها عدة وظائف هامة في تشكيل الفرد المسلم تشكيلاً متكاملاً، وإن كانت الوظيفة الأساسية للمدرسة في نظر الإسلام هي تحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية، والتشريعية وبأهدافها وعلى رأسها هدف عبادة الله، وتوحيده، والخضوع لأوامره وشريعته، وتنمية كل مواهب النشء وقدراته على الفطرة السليمة التي فطر الله

الناس عليها، وصون هذه الفطرة من الزلل والانحراف." (النحلاوي، ١٤٢٥هـ، ص ١٢٢).

وتعرف المدرسة بأنها: "المؤسسة الاجتماعية التربوية المتخصصة التي عهد إليها المجتمع بتربية وتنشئة الأجيال الصاعدة من أبناء الأمة مشتركة بذلك مع المؤسسة الاجتماعية الأولى التي وضعت البذور الأساسية لتنشئة الاجتماعية ونعني بها الأسرة." (مرسي، ١٤١٥هـ، ص ٣٣٥).

كما يمكن أن تعرف المدرسة بأنها: المكان الذي يجتمع فيه الطلبة لبناء شخصياتهم بناءً كاملاً من تأمين مستقبلهم من ناحية، ومن أجل تطوير مجتمعهم من ناحية أخرى عن طريق أحد الوسائل." (الحسني، ١٤٢٧هـ، ص ١٢٢).

كما عرفت المدرسة على أنها: "مؤسسة تربوية تنقل تراث الأمة للأجيال الناشئة، وتكون عوناً قوياً على نهضة المجتمع وتقدمه، وهي أيضاً - خصوصاً في المجتمعات النامية- أداة لإصلاح المجتمع وتطوره" (الجلال، ١٤١٢هـ، ص ١٩٩).

ويرى بشير حاج التوم أن المدرسة: "مؤسسة تربوية تنقل تراث الأمة للأجيال الناشئة وتكون عوناً على نهضة المجتمع وتقدمه، وهي خصوصاً في المجتمعات النامية أداة لإصلاح المجتمع وتطويره فرسالتهما أوسع مدى وأثرهما في تكوين الجيل المؤمن وخلق النظام الاجتماعي أعمق وأبلغ." (التوم، ١٤٠٤هـ، ص ٦١).

وعليه يمكن للباحث أن يعرف المدرسة بأنها: البيئة التربوية التعليمية الثانية بعد الأسرة التي تزود الطفل أو الناشئ بالخبرات، والمهارات، والمعلومات، وتصلق شخصيته طوال سنوات الدراسة بأنواع من النشاط، وبكافة الأساليب الاجتماعية التي تمكنه فيما بعد أن يصبح عضواً صالحاً في مجتمعه.

أهمية المدرسة ومكانتها:

تعتبر المدرسة إحدى وسائط التربية والتوجيه الاجتماعي، والثقافي، والفكري، من خلال منظومة تربوية متكاملة تشتمل الأهداف التعليمية، والمنهج، والرسالة، والمعلم، والمنهج، والإدارة التربوية، والمباني التعليمية، وكل ما من شأنه الارتباط بعملية التعلم من أساليب ووسائل تعليمية، وأنشطة متنوعة.

فمنذ السنوات الأولى الخمس من عمر الطفل تبدأ الأسرة في توجيه طاقاته وإكسابه أساسيات الحياة ومعايير السلوك المتفقة مع ثقافة مجتمعه، إلى جانب بعض المبادئ الدينية والأخلاقية والاجتماعية واللغة والهوية الثقافية، غير أن التغيير الاجتماعي الذي طرأ على جوانب الحياة المعاصرة ترتب عليه زيادة المعارف، وتعد

الخبرات جعل من الصعب على الأسرة استمرار قيامها بكل مهام التربية؛ فاستدعت الحاجة إلى وجود المدرسة التي تتوافر فيها كل الإمكانيات التربوية، والتعليمية اللازمة، مما تعجز الأسرة عن القيام بتوفيره، عندئذ يبرز دور المدرسة كدور مساند، ومكمل للأسرة تبدأ مهمتها من خلال ما اكتسبه الطفل من خبرات، وتبني عليه. وعليه فإن الطفل يتوزع بين بيئتين يتطلب تعاونهما المستمر وفق برنامج تربوي مدروس، وصحيح.

ولكي تنمو شخصية الطفل بشكل متكامل ذات اتجاه واحد لا يعترضه الانحراف والقصور يجب أن تسير المدرسة، والأسرة على منهج واحد يسمح للطفل بالاندماج فيه وتحقيق أهداف المجتمع من خلاله. فالتعاون ضرورة تقتضيها ظروف الحياة الحالية مما يجعل المدرسة تسعى لتوثيق علاقتها بالأسرة، وبغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى.

أن دور المدرسة لا يقل أهمية عن دور الأسرة بل هو امتداد ومكمل لها في مسيرة البناء والتكوين، فكلاهما يهدف إلى تحقيق حياة سوية للفرد والمجتمع. ويرى بعض الباحثين أن المدرسة المؤسسة الرئيسة التي تخدم المؤسسات التربوية الأخرى؛ كالبيت، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وذلك من خلال ما تقوم به من الوظائف المختلفة، وما تحمله من مسؤوليات متعددة فهي تعتبر أداة استكمال: أي أنها تكمل تربية البيت، وتعد الفرد للحياة في مجتمعه الكبير. وهي أيضاً أداة تصحيح: أي تصحيح الأخطاء التي ترتكبها مؤسسات أخرى في المجتمع. كما هي أداة تنسيق: أي أنها تنسق الجهود التي تبذلها كافة المؤسسات لترشدها إلى أفضل الأساليب التربوية. (ناصر، ١٩٨١م، ص ١٨٦).

وتعتبر المدرسة مؤسسة رسمية موجهة وفق برامج وأنظمة تعليمية، وتربوية مقننة خدمة لسياسة تعليمية معينة. كما تتميز بأنها تقدم إضافة إلى هذا الجهد التربوي والثقافي في التنشئة بجهد آخر من خلال ممارسة السلطة والنظام، وأنماط العلاقات المدرسية مع الإدارة والمعلمين والرفاق. أي أنها تحدد النماذج المرغوبة للسلوك من خلال صورة التلميذ المثالي الناجح.

ويمكن أن نلاحظ أن عمليات التربية في المدرسة تسهم اسهاماً مؤثراً في عملية التنشئة الاجتماعية، فهي عبارة عن مجتمع صغير يعيش فيه التلاميذ حيث يوقفون فيه ما بين أنفسهم كأفراد، وبين المجتمع الذي يعيشون فيه، ويندمجون معه

وهم في هذا المجتمع الصغير يتدربون على العمل الجمعي، وتحمل المسؤولية والمشاركة، وإطاعة القانون وإدراك معنى الحق والواجب. والتعامل في المدرسة أساسه النظام فالطفل يأخذ بمقدار ما يعطي على عكس المعاملة الأسرية التي تتسم بالتسامح، والتساهل، والتضحية. لذا فالمدرسة تمثل مرحلة هامة من مراحل عمر الإنسان كونها تمارس نوعاً من الجدية في التعامل، أو ما يمكن تسميته (الفظام النفسي للطفل)^(١)، فهي تتعهد القلب الذي صاغه المنزل بالتهذيب والتعديل عن طريق أنماط سلوكية جديدة.

وليبرز دور المدرسة أنها تتحمل العديد من مسؤوليات الأسرة في التربية، والتوجيه للطفل وتقوم بها، بحيث تتغير الأدوار من الأسرة إلى المدرسة وخصوصاً يحل المعلم باعتباره مرجع للحقيقة، ومصدر المعرفة والسلطة التي يجب طاعتها، والمثل الأعلى الذي يتمثل به الطفل. فشخصية المعلم تعتبر من أهم العوامل المدرسية التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية للطفل، لذا يجب أن تتسم شخصية المعلم بالتوازن النفسي، والعقلي، وبالأخلاق الفاضلة، والعلم والمعرفة والانفتاح الثقافي والمعرفي على الآخرين، والبعد عن التعصب بكافة أشكاله، كما يجب أن يتسم سلوك المعلم بالمحافظة على كرامة الطالب، وممارساته والمحافظة على حقوقه كإنسان لاسيما مع الأطفال وهم في سن مبكرة.

إن تلاميذ اليوم في المدرسة هم قادة ميدانيون مؤثرون في التنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتربوية مستقبلاً مما يتطلب ضرورة توعيتهم وتبصيرهم بمضامين حقوق الإنسان، وترسيخها فيهم سلوكاً، وعملاً قبل أن يعرفوها كمبادئ وأنظمة نظرية، قابلة للتطوير والتحسين. والمؤسسات التربوية وركيزتها المدرسة هي الأكثر جدارة للسعي نحو ترسيخ تلك القيم. ولاشك أن التدريس والتعليم من خلال المدرسة لا يقل أهمية عن جميع الأعمال التي تقوم بها الجهات المهتمة بقضايا الإنسان، بل إن هذه الجهات نفسها تؤكد على أهمية التدريس في تعزيز حقوق الإنسان، وفي توسيع مجال التعريف بها، ودعمها وترسيخ قيمها ومبادئها. ولنا في الأمثلة الآتية بيان على ذلك:

(١) الفظام النفسي للطفل مصطلح يطلقه المتخصصون في علم النفس التربوي ويعني انتقال الطفل من مرحلة لها خصائصها المتميزة إلى مرحلة أخرى كان انتقال الطفل من مرحلة الرضاع إلى مرحلة النظام.

أ- دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنة ١٩٦٨م، إلى تدريس حقوق الإنسان بالتدرج في المقررات الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية. ودعت إلى اغتنام كل فرصة لاسترعاء اهتمام الطلاب كما سعت منظومة الأمم المتحدة الى تعزيز العدل الاجتماعي بينهم.

ب- وفي مؤتمر طهران، سنة ١٩٦٨م، تقرر أن تدعى جميع وسائل التعليم من أجل إتاحة الفرصة للشباب لأن يشب بروح احترام الكرامة الإنسانية والتساوي في الحقوق.

ج- وفي سنة ١٩٧٨م، تم تنظيم مؤتمر دولي في (فيينا)، من طرف اليونسكو (وهي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (حول تدريس حقوق الإنسان)، وركزت هذه الندوة على التربية على حقوق الإنسان وأن يتضمن ذلك المنهاج الدراسي والأهداف العامة للمدرسة.

د- وفي يونيو ١٩٨٩م نظمت النقابة الوطنية للتعليم بالمغرب ندوة حول (حقوق الإنسان في المدرسة المغاربية). (الانتصار، ١٩٨٩م، العدد ٣٠). وقد ركزت هذه الندوة على التربية على حقوق الإنسان ووجوب البدء بتدريسها في المدارس الحكومية والجامعات والمؤسسات التربوية الأخرى.

هذه نماذج قليلة فقط من دعوات وقرارات كثيرة، صدرت عن جهات مختلفة، تتجه جميعها إلى تأكيد ضرورة تعزيز حقوق الإنسان ودعمها من خلال برامج فعالة للتدريس والتربية؛ وذلك إيماناً بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به التربية والتعليم في التوعية بحقوق الإنسان، مما يتطلب أن تصبح هذه الحقوق جزءاً من المقررات الدراسية، وأن تدخل كعنصر أساسي في بنيتها.

إن تعليم حقوق الإنسان حق إنساني غايته الأساسية خلق إنسان مسئول، وملتزم وقادر على دمج القيم التي يتعلمها في حياته اليومية.

ومن أجل ذلك يرى الباحث تغيير نمط التربية المدرسية، والتعليم التقليدي، انطلاقاً من رؤية نابعة من قيم حقوق الإنسان، واستحداث رؤية جديدة للتعليم تنطلق من توسيع التعريف التقليدي للتعليم لكي يعالج تحديات جديدة مثل ارتباطه باحتياجات المجتمع، والقيم الإنسانية العالمية لحقوق الإنسان واتخاذ القرارات على أساس من المعرفة، وهذا يعني أن التربية المدرسية على حقوق الإنسان لا تتعلق بتوفير المعارف والمهارات لطلابها فحسب، وإنما تتعلق أيضاً بتعزيز الاتجاهات

الإيجابية، والمواقف، والسلوكيات الحسنة التي تسمح لهم بالمشاركة في حياة مجتمعاتهم المحلية، والوطنية بطريقة بناءة يحترمون بها أنفسهم والآخرين، وينبغي لكافة أفراد المجتمع أن يتعلموا حقوق الإنسان من خلال المعايير، والمبادئ الإنسانية وهي تنفذ في الواقع العملي، وفي قاعة الدرس، وفي المنزل، وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

كما يتعين على وزارات التربية والتعليم، والجهات المشرفة على التربية والتعليم أن تعنى بتدريب المعلمين على الجوانب الإنسانية، والاهتمام بها من قبلهم، لا على شكل تعاميم تصدر من الوزارة؛ بل بعقد دورات تدريبية تعمل على التعريف بتلك القيم لحقوق الإنسان، وتدريبها، والعمل بها وممارستها، ومنح حوافز مادية ومعنوية لمن يحقق تميزاً في هذا الجانب، مع إصدار نظام مدرسي لحقوق الإنسان يتضمن قائمة الحقوق والواجبات للطالب، وللمعلم والكادر الإداري، كما تتضمن الجزاءات والعقوبات للمنتهكين لتلك الحقوق. والحوافز للملتزمين بحقوق الإنسان.

كما ينبغي الاهتمام بجانب المناهج الدراسية وضرورة احتوائها على مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان، مع مراعاة المراحل العمرية للطالب، وطبيعة المناهج التعليمية في التدرج في المعلومات، والمهارات، والأنشطة الصفية واللاصفية. على أن يتم إصدار مقرر متخصص لحقوق الإنسان في وقت لاحق ليتم تدريسه للطلاب إن أمكن ذلك في المراحل العليا الثانوية والجامعية.

كما ينبغي الاهتمام بالمباني المدرسية من حيث الاستيعاب، والراحة الجسمية والنفسية، ومن حيث احتوائها على مرافق الخدمات، على ملاعب تكفي الطلاب وتحقق ما يناسب سنهم لممارسة جميع النشاطات المفيدة.

ويمكن لوزارة التربية والتعليم أن تستفيد من جمعيات حقوق الإنسان، ومعاهدها المختلفة ومراكزها المحلية والدولية في جوانب التوعية، والتنقيف، والتدريب وكل ما يستجد في هذا المجال.

مفهوم حقوق الإنسان:

أولاً- التعريف اللغوي للحق:

الحق في اللغة: له معاني كثيرة فإذا كان الفعل (حَقَّ يُحَقُّ) بضم الحاء في المضارع فمعناه: اليقين. وإذا كان الفعل (حَقَّ يَحِقُّ) بكسر المضارع فمعناه: الثبوت والوجوب. قال I: ﴿قَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. (سورة يس: ٧).

والحق من أسمائه تعالى وقيل من صفاته، قال تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ (سورة الأنعام: ٦٢) (الرازي، ١٤١٥هـ، ص ١٠١).

والحق يأتي بمعنى الصدق وهو نقيض الباطل قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: ٤٢) (الرازي، ص ١٠١) ويتبين لنا أن الحق في اللغة هو الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وهو الحكم المطابق للواقع. (الجرجاني، ١٤٠٥م، ص ١٠٢).

ثانياً- التعريف الاصطلاحي للحق:

الحق عند الفقهاء هو: ما ثبت لله تعالى على الغير، أو ثبت في الشرع للإنسان على الآخرين. أو هو كل شيء ملكت الشريعة الإنسان منه، أو فرضته عليه. ولا يختلف استعماله عند الفقهاء عن الاستعمال اللغوي، فهم يستعملونه دائماً فيما ثبت للإنسان بمقتضى الشرع من أجل صالحه، ولذا فهو يطلق على كل عين، أو مصلحة تكون للإنسان بمقتضى الشرع، أو النظام تكون له سلطة المطالبة بها، أو منعها من الغير، أو بذلها في بعض الأحيان، أو في التنازل عنها كذلك، ويطلق على الأعيان المملوكة، كما يطلق على الملك نفسه. وعلى المنافع والمصالح بوجه عام. (الظهار، ١٤٢٤هـ، ص ١٢).

وجاء في إعلان حقوق الطفل الصادر عن هيئة الأمم المتحدة ١٩٥٩م بأن الحق: ما كان فعله مطابقاً للقانون، ويشير كذلك إلى جملة المعايير التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين البشر وتأمين المصالح الإنسانية. (هيئة الأمم المتحدة، ١٩٥٩م ص ٦).

ويعرفه آخرون بأنه: رابطة قانونية بين شخصين، يستطيع أحدهما -أي صاحب الحق- بمقتضاها أن يقتضي من الآخر احترام الالتزامات التي يقرها القانون. (عبدالرحمن، ١٩٧٨م ص ٣).

ويستعمل الحق في المعاجم القانونية المتخصصة بأنه: ما قام على العدالة أو الإنصاف وسائر أحكام القانون ومبادئ الأخلاق. (الدريني، ١٩٩٧م، ص ٢١٥). ومن جانب آخر يشير الرشيدي إلى عدة اتجاهات أو مذاهب فيما يتعلق بتعريف الحق منها انه: سلطة للإرادة الإنسانية، معترف بها ومحمية من القانون ومحلها مال أو مصلحة. (الرشيدي، ١٤٢٦هـ، ص ٣٠).

أو هو: ما أساسه قدرة شخص من الأشخاص، على أن يقوم بعمل معين، يمنحها القانون ويحميها، تحقيقاً لمصلحة يقرها.

(الرشيدي، ١٤٢٦هـ، ص ٣٢ - ٣٣)

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث الاستدلال لهذا المفهوم بصورة شاملة بأنه: كل حق من الحقوق يتضمن مصلحة، أو منفعة قررها المشرع؛ لينتفع بها صاحبها، ويتمتع بمزاياها، والحق قد يكون مقررراً أو ثابتاً بنظام، أو قانون معين، أو تشريع خاص، أو إعلان أو اتفاقية دولية.

ويمكن الإشارة إلى أركان أربعة للحق هي:

١- المضمون أو المحتوى، وهي المنفعة الحاصلة من العمل كالمال، أو أي شيء آخر.

٢- الإنسان المكلف أو الجماعة، وما يكون لهم من حقوق كحق الحرية، والمساواة، والعدل.

٣- (صاحب الحق) سواء كان ذلك رب العالمين، أم المالك (الفرد والجماعة).

٤- الشريعة وما تشتمله من أحكام وتوجيهات، والقوانين وما تشمله من أنظمة ومواد.

ومن خلال ما تناولناه سابقاً من مفهوم الحق لغة، واصطلاحاً، وبيان أركانه الأساسية، يمكن إيضاح مفهوم حقوق الإنسان.

ثالثاً- مفهوم حقوق الإنسان:

بمراجعة كثير مما كتب حول حقوق الإنسان وجد الباحث الكثير من المفاهيم التي تناولت حقوق الإنسان ويتم تداولها، وهي تشترك في مجموعة من الخصائص أو بعضها، ومن تلك العناصر المشتركة الإشارة إلى أن مفهوم حقوق الإنسان يشتمل على العناصر التالية:

١- الطبيعية: فهي تنشأ مع ولادة الإنسان وتستمر معه حتى مماته، وهي ليست مكتسبة من أي سلطة. فهي حق طبيعي للإنسان غير قابل للتصرف، بمعنى أن الإنسان يولد وهو يملك هذه الحقوق، وهي متأصلة في كل فرد لا تتفصل عنه. وثابتة وغير قابلة للتصرف، إلا في حدود ما يتيح النظام.

٢- الشمولية: شمول مفهوم حقوق الإنسان كافة الحقوق الإنسانية (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

٣- التكاملية: فلا يمكن ممارسة حق بمعزل عن آخر، أو إعطاء أفضلية لأي من الحقوق على الحقوق الأخرى فهي غير قابلة للتجزئ، فلا يمكن الإقرار بنوع

- من الحقوق دون غيرها، وإنكار نوع آخر من الحقوق تحت أي ذريعة.
- ٤- العالمية: ومن الخصائص المشتركة في مفهوم حقوق الإنسان (عالمية المنشأ، الحماية، الاستفادة).^(٢)
- ٥- أن الحقوق الطبيعية لا يجوز الانتقاص لبعضها إلا بمسوغ قانوني: أو نظامي أو نص شرعي يجيز ذلك، وفي ضل دولة وقضاء عادل.
- ٦- التساوي في هذا الاستحقاق: فقد ولد الناس جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر.
- ٧- التفاعلية: وهي اضطلاع الحكومات، وما ينبغي لها أن تفعله، لاحترام حقوق مواطنيها، وأهمية التعاون بين المؤسسات الحكومية المحلية، وتلك المنظمات الدولية في مراقبة، ومتابعة، كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، وصيانتها.
- وبمراجعة كثير مما كتب في هذا المجال وجد الباحث العديد من المفاهيم التي تناولت مفهوم الحقوق وتم تداولها دولياً كالتعريف المتداول في وثائق الأمم المتحدة، والذي يؤكد على الأصول الطبيعية للحقوق الإنسانية بحسب أحد منشورات الأمم المتحدة، الصادر عن مركز حقوق الإنسان (جنيف) سنة ١٩٨٩م، حيث نجد فيه تعريف عام لحقوق الإنسان بأنها: تلك الحقوق المتأصلة في طبيعة البشر، والتي لا يمكن بدونها أن نعيش كبشر. فحقوق الإنسان والحريات الأساسية تتيح لنا أن نطور وأن نستخدم بشكل كامل الصفات البشرية ذكائنا ومواهبنا ووعينا، وأن نلبي احتياجاتنا الروحية وغيرها من الاحتياجات. وتستند هذه الحقوق إلى سعي الجنس البشري المتزايد من أجل حياة تضمن الاحترام والحماية للكرامة المتأصلة والقيمة الذاتية للإنسان. (الأمم المتحدة، ١٩٨٩، ص ٧).
- فيما كما عرفها صاحب جائزة نوبل البروفسور (رينيه كاسان): بأنها فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى

(٢) المقصود بالعالمية هنا:

- * عالمية المنشأ: تعني مشاركة معظم دول العالم في إقرار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.
- * عالمية الحماية: وتعني اشتراك غالبية دول العالم في تضمين دساتيرها، لمبادئ حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق إنشاء المؤسسات المعنية.
- * عالمية الاستفادة: وتعني إقرار الانتفاع بها لكل البشر.

كرامة الإنسان بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار كل كائن إنساني. (حسن، ٢٠٠٧م، ص٦٢-٦٣).

ويرى (كارال فازاك): بأنها علم يتعلق بالأشخاص ولاسيما الإنسان العامل الذي يعيش في ظل دولة ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتهامه بجريمة، أو عندما يكون ضحية لانتهاك عن طريق تدخل القاضي الوطني، والمنظمات الدولية. كما ينبغي أن تكون حقوقه ولا سيما الحق في المساواة متناسقة مع مقتضيات النظام العالمي. (حسن، ٢٠٠٧م، ص٦٢-٦٣).

وهذه المطالب والحقوق لكل البشر لا بد أن تقوم على العدالة والمساواة.. بدون تمييز.

فيما يرى آخرون، بأنها: مجموعة الاحتياجات والمطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأفراد دون أي تمييز بينهم بسبب الجنس، أو النوع، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل أو لأي اعتبارات أخرى. (الرشيدي، ١٤٢٦هـ، ص٣٥). ويعرف مصطلح حقوق الإنسان في الأنظمة المعاصرة بأنها: إمكانات متاحة أو مباحة لاختيار أفراد الشعب ضمن نظام ما، فهم يمارسونها أو يتمتعون بفوائدها بإرادة طليقة من أي قيد وخالصة من أي ضغط أو غش أو أكراه (مجنوب، ١٩٨٦م ص٧-٨).

ويرى البعض أن هناك مدرسة ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية تعرف مصطلح حقوق الإنسان بأنه: تلك الحقوق التي يتعين الاعتراف بها للفرد بمجرد كونه إنساناً. (الحقيل، ١٤٢٤هـ، ص١٧).

ويفسر بعض الباحثين مفهوم حقوق الإنسان بأنه: ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تحمي الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية والتي تمكن الإنسان أن يحيا بكرامة وتحرره من الخوف ومن الحاجة. (حسن، ٢٠٠٧م، ص٦٢-٦٣).

وهي بهذا المفهوم تشتمل جميع الحقوق والحريات الأساسية والتي نصت عليها الإعلانات الدولية والإقليمية والتي مرت بمراحل زمنية حتى وصلت الى ما نحن عليه اليوم.

وأما حقوق الإنسان في الإسلام فليس في المصادر الإسلامية الأصلية ذكر لها بهذا المصطلح المركب، وان وجدت بمعاني أخرى وتفاصيل مختلفة. ومن التعريفات التي ذكرت في هذا الجانب هي: ما يثبت للشخص على غيره، ويقرر به

الشرع سلطة أو تكليفاً، تحقيقاً لمصلحة معينة. (الطعيمات، ٢٠٠٣م، ص ٣٢). ويقول بن بيه: يمكننا تعريف حقوق الإنسان في الشريعة بأنه: تلك المزايا الشرعية الناشئة عن التكريم الذي وهبه الباري جلت قدرته للإنسان، وألزم الجميع طبقاً للضوابط والشروط الشرعية باحترامها. (بن بيه، ١٤٢٤هـ، ص ٢٦).

ويرى الزحيلي بأن حقوق الإنسان في الإسلام هي: الضمانات والإمكانات المعترف بها، للإنسان كإنسان بصرف النظر عن أصله ولونه وجنسه ومعتقداته ومركزه السياسي. (الزحيلي، ١٩٨٧م، ص ٩٥).

فيما عرفها آخرون بأنها: مجموعة الحقوق الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية التي قررها الإسلام للإنسان تحقيقاً للمساواة والكرامة الإنسانية، وتقوم على التوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة. (موسى، ٢٠٠٦م، ص ٢٧).

ويرى الباحث انه يمكن تعريف حقوق الإنسان:

بأنها مجموعة من الضمانات والمزايا المتصلة طبيعياً بكل إنسان والتي يستحيل على البشر العيش بدونها، كالحرية والعدالة والمساواة، بحيث يكون للجميع الحق في التمتع بها مع الحماية القانونية، والإجراءات الكافية التي تضمن هذه الحقوق وتحميها.

الوظيفة التربوية للمدرسة:

تمثل المدرسة حلقة الوصل بين الأسرة وميدان الحياة الواسع، وهي الجهة المكملة لدور الأسرة، وتقوم من بين مؤسسات التربية بدور فاعل بفضل ما تتركه من تأثيرات واضحة على شخصية الطفل.

فهي المؤسسة الاجتماعية المنوط بها تحقيق الأهداف التربوية المحددة، والمخطط لها من قبل الجهات المسؤولة عن التعليم، كما أنها تقدم التعليم بشكل منظم وفق منهج ومحدد الأهداف، ولا يوجد ما ينوب عنها في القيام بمهامها بنفس التنظيم والترتيب.

وإذا ما نظرنا إلى وظائف المدرسة نجدها متعددة ومتشعبة نظراً لتعدد أغراض وأهداف المجتمعات البشرية، وتتجلى كذلك مهمتها في التأثير على سلوك أبنائها تأثيراً منظماً، ويقاس مدى تحقيقها لوظيفتها بمدى التغيير الذي تتجح في تحقيقه في سلوك أبنائها ومن ثم كان ضرورياً أن ينظر إليها في مقدمة كل سياسة إصلاحية للمجتمع، وأن ينظر إليها كمرجعية لكل تغيير فوظيفة المدرسة لا تنحصر في تكوين

الجانب المعرفي وإتقان المادة العلمية، بل تتعدى ذلك الى تكوين الشخصية، وتنتقل إليها أنماط مختلفة من السلوكيات في مواقف متعددة، ومن خلال هذه المواقف يبني الطالب اتجاهاته ونمط تفكيره، وفهمه للحياة، وتتمو في ظلها مجموعة من سلوكياته التي يصعب تغييرها بعد ذلك وتتشكل لديه القدرة والكيفية على تكوين العلاقات الاجتماعية. وبالتالي فالدور التربوي للمدرسة هو في تكامل المعارف والاتجاهات، والسلوكيات ووصولها للمتعلم بطريقة قادرة على النفاذ والثبات في نسيج شخصيته، بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ منها، وتؤثر على آرائه ومواقفه وسلوكياته، وتحقق للنشء التوازن النفسي، لينشأ مستقراً وقادراً على تكوين علاقات اجتماعية وأسرية مترنة ومستمرة، وكل ذلك يستمر لفترة طويلة من الزمن تمثل بداية حياة الإنسان، حيث يقضي ما يوازي ربع يومه تقريباً بالمدرسة.

ويمكن تحديد أهم الجوانب للوظائف التربوية للمدرسة في النواحي التالية:

(أبو مغلي، ٢٠٠٢م، ص ٦٥).

أولاً- الوظيفة التربوية للمدرسة في الجانب الديني:

تقوم المدرسة بهذه الوظيفة عن طريق اعتماد تدريس الدين كمادة أساسية في منهج الدراسة، والاهتمام بوضع منهج مناسب لتدريسه للطلاب، مع إكسابهم وتلقيهم المعارف الدينية بشكل مبسط، حيث إن الثقافة الدينية تمتاز بالغرارة والتنوع فيصبح من العسير على المدرسة أن تتقل جميع المعارف الدينية بكاملها، بل الواجب الاختيار منها ما يناسب الطلاب حسب عمرهم مع تقسيمها إلى أقسام، وتصنيفها ليسهل على الطالب استيعابها. وما يساعد على تحقيق الهدف التربوية الأسمى وهو إعداد الإنسان الصالح، وللمدرسة أن تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق الوسائل التالية:

- ١- العمل على غرس العقيدة الإسلامية في نفوس الطلاب، وتعليمهم الأحكام الدينية والمعرفة بالحلال والحرام، وتوجيههم نحو الامتثال بالسلوك الإسلامي، والتزام بالأداب الإسلامية.
- ٢- التزام مدير المدرسة والمعلمين في المدرسة بأن يكونوا قدوة حسنة يراها الطلاب أمام أعينهم، ويقنّبسون منها كل معاني الخير والفضيلة.
- ٣- العمل على تقوية الوازع الديني لدى الطلاب؛ بعقد مسابقات تتضمن أفضل شخصية تتمثل الجانب الأخلاق والسلوك الإسلامي القويم بين الطلبة. يمنح فيها الفائز جائزة قيمة، في حفل يقام في المدرسة، والعمل على إعداد معسكرات

كشفية يتعلمون فيها الفضائل الإيمانية.

- ٤ - تزويد المكتبة المدرسية بالكتب الدينية، والتي يجب أن تكون ركيزة أساسية داخل كل مدرسة، وتزود بالكتب، ووسائل التثقيف الديني اللازمة.
- ٥ - تقوم المدرسة بعقد ندوات دينية تثقيفية يدعى لها أحد علماء الدين في شتى المجالات الشرعية للاجتماع مع الطلبة، وإعطائهم المحاضرات، والإجابة على تساؤلات الطلاب والمعلمين.

ثانياً- الوظيفة التربوية للمدرسة في الجانب الخلقى:

إن من أهم وظائف المدرسة غرس القيم الأخلاقية في نفوس الطلاب والعمل على تهذيب سلوكهم وأخلاقهم، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الوسائل التالية:

- ١ - الفهم الصحيح للقيم الأخلاقية بحيث يعي الطالب أن الأخلاق منظومة متكاملة من الممارسات والسلوك الجيد تجاه نفسه والآخرين، والمجتمع من حوله، فالوفاء بالوعد والمحافظة على الوقت قيمة أخلاقية ينبغي امتثالها.. وعملياً يمكن فهم ذلك في المدرسة بالمحافظة على الوقت المخصص لبداية ونهاية اليوم الدراسي، وإقامة الحصص الدراسية والراحة وغيرها، وكذلك بالمحافظة على المواعيد المحددة للواجبات والامتحانات الدراسية، واحترام أوقات الآخرين. ومن القيم الأخلاقية إتقان العمل المطلوب فيتعود الطالب على الإتقان في العمل فيما يقوم به من واجبات وأنشطة مدرسية، ويعتبره جانب أخلاقي هام داخل وخارج المدرسة.

ومن القيم الأخلاقية التي ينبغي ترسيخها في نفوس الطلبة وممارسة تلك القيم عملياً وجعلها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التربوية؛ احترام النظام العام للمؤسسة التربوية التي يعيشون فيها، واحترام منسوبيها بما فيها من إداريين، ومعلمين، ومستخدمين، وطلاب وتعريفه أن ذلك يعود بالنفع على الجميع بما فيها الطالب نفسه.

كما يمكن تنمية الشعور بالمسؤولية عن طريق المحافظة على البيئة والمباني والمرافق العامة المدرسية والتعاون من الجميع في بقائها سليمة وبكامل كفاءتها، واعتبار ذلك نوع من الأخلاق الفضلى الصالحة.

إن هذا النوع من القيم الأخلاقية العملية ينبغي أن تتجسد واقعاً في حياة الطالب، وأن لا تكون مجرد وعظ وتنظير، دون اقتران القول بالعمل لأنه إذا ما

اختلفت النظرية عن الواقع الذي يراه فسيعلم الطالب أن كل ما يقال لا معنى له وسيقلد ما يراه عملياً، لا ما يسمعه فقط.

٢ - ومن الوظائف الأخلاقية المنوطة بالمدرسة، أن تقوم بتطوير وتثبيت السلوك الحميد لدى الطالب الذي اكتسبه من البيت وبيئته، وتعديل السلوك الضار فإن تثبت القيم الأخلاقية الجيدة في نفسه يساعده على التعامل الحسن الجيد مع الآخرين داخل المدرسة وخارجها.

٣ - كما ينبغي على المدرسة الاهتمام بالعلاقات الإنسانية التي تقوم على القيم والأخلاق الفاضلة كالرحمة، والمحبة، والصدق، والأمانة، والبعد عن الأخلاق السيئة كالسرقة، والغش، والكذب، والخداع، والفحش والبذاءة في الحديث، والعمل به والتخلق بذلك بصورة عملية.

٤ - وكما تعمل المدرسة على ترسيخ الأخلاق الحسنة في قلوب طلابها؛ فإنها تسعى على تحويلها بتحويلها لبرنامج عملي، وعمل بعض المسابقات والمناسبات، كأن يعقد يوم في الدراسة يسمى يوم الأخلاق الحميدة؛ فلا يفعل فيه سلوك ينافي الأخلاق أو المروءة، أو تقوم المدرسة بعمل مسابقة خلال العام كله لاختيار أفضل الطلاب أخلاقياً، أو ما يعرف بالطلاب المثالي.

٥ - كما أن من مهام المدرسة مراقبة الجانب الأخلاقي لدى الطلاب عن طريق مشاركة المرشد الطلابي، أو الأخصائي الاجتماعي بهذه المهمة التقييمية للسلوك والأخلاق، والتعاون مع بعض المعلمين الذين يجدون القبول الحسن في المدرسة.

٦ - عمل بعض وسائل الإيضاح، والمعلقات، والرسوم الجدارية على جدران المدرسة التي توضح أهمية الأخلاق، وضع خطة تقوم على تحويل الأخلاق الحسنة إلى عادة في سلوك الطلبة، بالربط بين الإيمان، والأخلاق، وبين الأوامر والتوجيهات، والسلوك، والعمل.

ثالثاً- الوظيفة التربوية للمدرسة في الجانب العقلي:

تسعى المدرسة إلى تنمية القدرات الإبداعية والإبتكارية عند طلابها وتنمي لديهم الفضول المعرفي، واستكشاف المجهول؛ لأن المدرسة هي بداية الإصلاح والباب الأول الذي يمكن من خلاله أن نلج الى مستقبل مزدهر؛ بالعمل على إنشاء عقولهم وتفكيرهم، ومنحهم الحرية الفكرية للبحث والمعرفة..وبذلك نضمن مجتمعا

منسجماً ومتقدماً. كل هذا يحتم على المدرسة تحقيق ذلك عن طريق:

١- تفعيل الخبرات، والمعارف، والأنشطة، والأساليب المصاحبة، ورعاية المواهب من خلال تحليل المعرفة وفهم معانيها ووجه الاستفادة منها في الحياة؛ واستخدامها في مواقف تعليمية توسع مدارك المتعلم وتشحذ قواه العقلية والفكرية والاستفادة من الثورة المعلوماتية الحالية والتقدم العلمي والتكنولوجي.

٢- العمل على التنمية العقلية، من خلال تعويد الطلاب على استغلال تفكيرهم الخاص عن طريق تحليل الموضوع المطروح للدراسة والنقاش، وإعادة تركيبة للوصول إلى النتائج. وتطبيق الدروس النظرية والعملية التي تحفزهم على التفكير والتعلم الذاتي. والابتعاد عن طرق التدريس القائمة على الحفظ والتلقين المجريين.

٣- التوجيه للأفكار والعقول، فالمدرسة عليها عبء توجيه الأفكار والعقول توجيهاً رشيداً، ومن أجل هذا ينبغي أن تكون نظم التعليم، ومناهجه وطرق تدريسه، واتجاهات التربية بصفة عامة تشير وفق هذا الاتجاه الرشيد، فلا تحيد عنه إلى مطالب أخرى.

٤- تعويد الطلاب على التفكير الناقد، والاستقلال بالرأي، ومساعدتهم على سماع الرأي والرأي الآخر، وتشجيعهم الحوار والمناقشة الحرة، واحترام ذواتهم، باعتبار هذا مما يثري العقل ويفتح مداركه، ولا يمنع من أن يتدخل المعلم بما يثري النقاش، وأن يضع الحدود للنقاش والآراء حتى لا يخرج الحوار عن الموضوعية إلى جوانب تربوية غير مرغوب فيها.

٥- تعويد الطالب على البحث والابتكار والتعلم الذاتي والوصول إلى المعلومة من مصادرها بنفسه مما يسهم في تنمية عقله وقدراته الفكرية.

رابعاً- الوظيفة التربوية للمدرسة في الجانب النفسي:

ينبغي على المدرسة تهيئة الجو المدرسي المحبب لدى الطلاب، والعمل على إيجاد جو تعليمي متسم بالإيجابية، خالٍ من التوتر والشقاق بين أعضاء المدرسة سواء كان بين المعلمين، أو بين مدير المدرسة وبقية المعلمين، والعمل على إخفاء ذلك تماماً عن علم التلاميذ في حال وجوده". (حسين، ١٩٨٢م، ص ٤٥).

ومن أجل ذلك ينبغي للمدرسة إتباع الأمور التالية:

- ١- مراعاة الحالة النفسية للطلاب لاسيما في بعض الأوقات كبداية العام للمستجدين، وأيام الامتحانات، والتخفيف من الضغوط النفسية التي يعانيها تصاحبهم في هذه الفترة، حيث إن الطالب يعاني التوتر والضغوط النفسية بشكل مكثف في مثل هذه الأوقات، وينبغي على الكادر التعليمي والإداري القيام بمساعدة الطلاب؛ من خلال السلوك الحاني والتعامل الأبوي معهم.
- ٢- يجب على المدرسة مراقبة التحصيل العلمي للطلبة، ومدى تأثير ذلك على نفوسهم، والعمل على رفع مستوى التحصيل العلمي، وما يستتبعه من أثر على نفوسهم، ومعالجة التأخر، الدراسي من المسببات القوية للشعور بالنقص، وضعف الثقة بالنفس، وبالاهتمام بالفروق الفردية في التعامل مع الطلاب من ناحية الشرح والإيضاح، والتقويم، والإشادة بالمجتهدين، فينبغي تشجيع هذه المنافسة الشريفة بين الطلاب في التحصيل العلمي، وألا يغفل المعلم عن مراعاة الجانب النفسي للطلاب، لاسيما ذو القدرات التحصيلية الأقل، أو ممن يعاني من مشكلات دراسية لسبب أو لآخر، حيث تختلف الاستعدادات العقلية بين طالب وآخر، فلا ينبغي أن يكون هذا التفاوت في القدرات سبباً في مشكلة نفسية للطلاب لاسيما الأقل تحصيلاً، ومن تلك الممارسات الخاطئة القيام بالانتقاص أو السخرية من الطالب المهمل أو المقصر، ونقده بشدة أمام زملائه، أو القيام بالتجاهل له، فكم من طالب مهمل وجد من يحتويه فنحج وأبدع، وكم من طالب كانت المدرسة أحد أسباب فشله في حياته، كما أن ذلك التمييز السلبي بين الطلاب له تأثيره على علاقة الطلاب ببعضهم البعض.
- ٣- تعرف المشكلات النفسية التي يعاني منها الطلاب ومساعدتهم في التغلب عليها، من خلال برامج علاجية يتعاون فيها الأخصائي الاجتماعي مع المعلمين والكادر الإداري، للوصول إلى حلول لتلك المشكلات، مع أهمية تضافر جهود الأسرة في الوصول لتلك الحلول.
- ٤- عمل دورات مختصرة ومبسطة في مجال علم النفس التربوي للمعلمين، والإداريين بكافة التخصصات لمعرفة خصائص مرحلة الطفولة والمراهقة وطبيعتها، وما يلزم كل مرحلة، للعمل مع كل مرحلة وفق ما يناسب طبيعة السن العمرية، ومعرفة من يعاني من ظروف نفسية من الطلاب ليحسن التعامل معه، وتقديم النصيحة له وتوفير العلاج المناسب، وبذا ترتقي البيئة التربوية لما ينبغي أن يكون.

٥- وما يدعم الصحة النفسية للطالب، ويعزز ثقته بذاته، إسناد بعض الأعمال البسيطة للطالب تتعلق بتنظيم أمور الفصل، وتنظيم أعمال المدرسة مع الإشراف عليها من قبل المدرسة وذلك لتربيته على المسؤولية، وتقوية نظريته لذاته وانتمائه للمجتمع المدرسي.

خامساً- الوظيفة التربوية للمدرسة في الجانب الجسمي:

ومن الوظائف التي تقوم بها المدرسة تنمية الجانب الجسمي لطلابها، والمحافظة على صحتهم العامة وذلك عن طريق الوسائل التالية:

١ - توفير الأنشطة الرياضية، (كالطابور الصباحي)، و(حصص الرياضة البدنية) ونحوها والتي تحافظ على اللياقة البدنية للطالب.

٢ - القيام بمساعدة الطلاب على تفريغ الطاقة البدنية لديهم عن طريق إشراكهم في (الأنشطة اللاصفية) والجماعات المختلفة للمدرسة كالكشافة، والجماعة الصحية، والجماعة الفنية وغيرها من النشاطات المختلفة.. واستغلال ميولهم وطاقتهم والترويج عنهم، في إطار علمي صحيح ومدروس، ولا بد من التنوع في توزيع الأنشطة في كافة النواحي، بحيث يشترك الطالب في النشاط حسب ميوله، ورغباته، واتجاهاته.

٣ - تعويد المدرسة طلابها السلوك الصحي عن طريق تعويدهم العادات الصحيحة كالحرص على النظافة الشخصية للبدن، والملابس، والتفتيش الدوري عن ذلك، والتواصل مع الأسرة لتلافي جوانب القصور والإهمال في هذا الجانب.

ومن جهة أخرى ينبغي للمدرسة أن تمنع طلابها من ممارسة السلوك الضار للصحة كالتدخين، أو تناول المأكولات أو المشروبات الضارة بالبدن كتناول بعض الأنواع من الحلويات، والمياه الغازية، ومشروبات الطاقة... وغيرها التي ثبت ضررها صحياً.

٤ - التنسيق والتواصل مع الجهات المعنية بالرعاية الصحية الأولية التي تعنى بتقديم تطعيمات الأطفال، وملاحظة تسوس الأسنان وغيرها والتي تقوم بها عادة الوحدة الطبية المدرسية، أو مراكز الرعاية الصحية الأولية بالأحياء بالتعاون مع المدرسة.

كما أن المدرسة لها دور صحي آخر يتمثل في نشر الوعي الصحي لمنسوبيها (معلمين وطلاب) عن طريق إقامة الندوات، وطبع بعض النشرات التثقيفية

الصحية، للعادات والسلوك الصحي المثالي، كالتوعية بنظافة الفم والأسنان، والتوعية بخطر السهر، والكسل والخمول، والتعامل الأمثل للوقاية من الأمراض كالسكري، والضغط، والسرطان. والتعامل مع الأمراض السارية المعدية، كالملاريا، والبلهارسيا، والوباء الكبدية، والحميات بأنواعها. ويمكن أن يسهم أمين مركز مصادر التعلم بالمدرسة بجزء من تلك المهمة التثقيفية من خلال ما يقدمه المركز من دورات، ومجلات حائطية، ودورات، وأفلام توعوية.

كما أن للمدرسة بعض الأدوار في تعليم الطلاب دورات مبسطة في الإسعافات الأولية، وضربات الشمس، والحروق، والكسور وغيرها بالتعاون مع الجهات المختصة.

سادساً- الوظيفة التربوية للمدرسة في الجانب الاجتماعي:

تعتبر المدرسة أحد أهم وسائط نقل التراث الاجتماعي لطلابها "حيث إن قيام المدرسة بنقل القيم والسمات والتقاليد والأعراف الاجتماعية الموجودة في المجتمع، يساعد على ربط الأجيال الجديدة بمجتمعها". (عثمان، ١٩٧٠م، ص ١١). على أنه من الأهمية بمكان أن لا يقتصر عمل المدرسة كناقل للثقافة والتراث الاجتماعي فقط؛ بل عليها دور مهم في الأخذ بالجانب الصالح والحسن من هذا التراث وترك بعض الأعراف الضارة والعادات السيئة ويمكن تحقيق هذه الوظيفة في هذا الجانب عن طريق الوسائل التالية:

١- تقوم المدرسة بدورها في التنشئة الاجتماعية، وتوجيه الطالب (المتعلم)، والإشراف على سلوكه، وتلقينه لغة الجماعة التي ينتمي إليها، وتعويده على الأخذ بعاداتها، وتقاليدها، ونظام حياتها، والاستجابة للمؤثرات الخاصة بها، والرضا بإحكامها، والسير ضمن الإطار الاجتماعي للوصول إلى الأهداف المرجوة.

٢- تعمل المدرسة على التطبيع والتجانس الاجتماعي، والولاء للمجتمع وتعزيز القيم الاجتماعية المشتركة، من خلال اللغة وآدابها، والمواد الاجتماعية المختلفة مما يخلق الشعور بالانتماء لدى الطلاب، ويحقق الانسجام والوئام الاجتماعي.

٣- تسهم المدرسة في تدوير الفوارق الطبقيّة وتقوم بذلك عن طريق دمج الطالب داخل البيئة المدرسية والعمل على تكيفه مع مجتمعه، ودمج الفئات الاجتماعية المختلفة، والعمل على زيادة التماسك والتكامل الاجتماعي، ذلك أن المجتمع يضم بداخله جماعات وأعراق ومذاهب دينية مختلفة، وهي بطبيعتها تتمايز

وتفاوتت في العادات والتقاليد والطموح، وكل هذا له تأثيره على اتجاهات الطلاب، ولهذا تقوم بواجبها في إعداد الطلاب لحياتهم الاجتماعية المقبلة والعمل على تكيفهم مع المجتمع؛ بتنمية أنماط اجتماعية جديدة تجعل من الطلاب مواطنين صالحين قادرين على التكيف مع مجتمعهم، والعالم الذي التي يعيشون فيه.

٤ - تنسيق الجهود التربوية والاجتماعية لمؤسسات التربية الأخرى، حيث إن المؤسسات التربوية الأخرى كالأسرة، والمسجد، ووسائل الإعلام المختلفة، ربما تترك في نفس الناشئ بعض التعارض، أو الأخطاء، في المعلومات أو الأفكار، وهنا ينبغي أن تضطلع المدرسة بدور مهم وفاعل يتمثل في تنسيق جهود هذه المؤسسات التربوية المختلفة، وتنقية ذهن الطالب بما يعلق به من أخطاء وتصحيحها.

سابعاً - الوظيفة التربوية للمدرسة في الجانب المعرفي والثقافي:

الدور الذي تقوم به المدرسة في عملية التربية يعد أكبر الأدوار تأثيراً بعد دور الأسرة؛ وذلك لكون المدرسة يجتمع فيها الأعداد الكبيرة من الطلاب بمراحلهم العمرية المختلفة. ويقضون فيها عادة ما بين (٥ إلى ٦ ساعات) في اليوم الواحد ينتقل فيها الطالب بين أنواع مختلفة من العلوم والمعارف، ويتعرض لأنواع مختلفة من التوجيه والتربية.

ويمكن للمدرسة أن تقوم بدورها هذا الجانب عن طريق الوسائل التالية:

١ - المحافظة على المعرفة، ومساعدة الأسرة على التعليم، وتنظيم ذلك التعليم في صوره منطقية متدرجة، ومن ثم توصيل المعرفة إلى أعضاء المجتمع الآخرين، حيث تقوم المدرسة بتعليم أعداد كبيرة من المجتمع وبصورة مكثفة يومية ولعدة سنين، وهي تقوم بمهمتها في التعليم والتربية بطرق مختلفة وبأشخاص ومنهاج وأنشطة متنوعة، كل ذلك يجعلها أكثر تأثيراً من غيرها من المؤسسات الأخرى في نقلها العلم والمعرفة، والمساهمة في نشرها وإعداد الأجيال القادمة تعليمياً وتربوياً.

٢ - تسعى المدرسة خلال كل مرحلة تعليمية على تحقيق، وإكساب الطلاب كفايات ومهارات الوصول إلى المعرفة، مع توفر البيئة التعليمية التي تناسب أعمارهم واستعداداتهم فتختار العناصر، والمهارات الأساسية التي

يتمكنون من الاستجابة لها، حيث يصعب استيعاب كل أنواع المعرفة مع ازدياد كم المعرفة وتعدد وسائلها واتساع نطاقها باتساع نطاق الخبرات الإنسانية وتفرعت فروع المعرفة المختلفة بشكل لا يمكن من تعليمها كلها في المدرسة. وليس معنى ذلك الاقتصار على جانب معرفي دون آخر، بل يجب الاختيار والتمييز بين العناصر المعرفية المتنوعة وانتقاء المناسب منها، والعمل على تحقيق التكامل السليم بين فروع المعرفة، وجعله سهل التناول بالنسبة للطالب، وحثه على المشاركة والبحث. وعلى هذا فالمدرسة مطالبة بابتكار الوسائل والأساليب الجديدة، وطرق البحث المختلفة لتنظيم المادة الدراسية، وتقديمها وإيصالها للمتعلمين بما يناسب قدراتهم العقلية وميولهم ورغباتهم.

٣ - تبسيط التراث المعرفي والثقافي. "فكما هو معلوم أن التراث المعرفي الإنساني تراكمي ينمو ويزداد كماً وكيفاً، كما تتميز معطيات الثقافة بالتركيب والتعقيد في بعض الأحيان، ويكمن دور المدرسة في تهذيب، وصقل التراث المعرفي والثقافي الإنساني، وتبسيطه ليتسنى للطالب في كافة المراحل الدراسية استيعابه والاستفادة منه." (العيسوي، ١٩٨٥م ص ١٣٢). حيث يتضمن التراث الثقافي والمعرفي العديد من الخبرات المعرفية، والنظريات العلمية، والاتجاهات التطبيقية وغيرها من أنواع العلوم المختلفة، والمدرسة خير من يقوم بذلك لتقديم هذه المعرفة بالتدرج للنشء، وبما يناسب مستوى نضجهم، وخصائص نموهم في المراحل العمرية المختلفة، ليكون بصورة مقبولة ومفهومة تساعدهم على اكتسابه.

٤ - ويلحق بما سبق ما يسمى بالاقتصاد الثقافي وله ارتباط بالتبسيط الثقافي، وهي محاولة إعطاء الطلاب كل الثقافة، ولكن في صورة مبسطة وواضحة ضمن طريقة تراعى فيها الاقتصاد الثقافي، بمعنى أن تحصل الأجيال الجديدة على ما وصلت الأجيال السابقة بأقل جهد، وأقل وقت ممكن، وبأكثر عائد. لكن هذا لا يعني الاقتصار على جانب ثقافي واحد من التراث الثقافي، بل يجب أن يكون هناك تكامل في النقل الثقافي للتراث أثناء نقل للتلاميذ والطلاب بشكل ميسر يسهل تناوله، ويتيح من جانب آخر التنوع في الثقافة.

فالمدرسة تعوض النقص الذي يحدث عن تفاوت الأجيال والتغيرات الثقافية، والتفاوت بينها، عن طريق المنهج في المواد المختلفة للتعرف على أنواع متعددة من

البيئات التي تُقدّم للأجيال لإحداث نوع من الترابط المعرفي، وحتى تحقق ذلك فإنها تحتاج إلى الوسائل التكنولوجية والتعليمية لنقل التراث الثقافي في أقل وقت، وأقل تكلفة.

٥ - تنقية التراث الثقافي. حيث إن من وظائف المدرسة محاولة تنقية التراث الثقافي من الأخطاء التي تكون قد علقت به على مر الأيام، حيث إن تعاقب المعرفة الإنسانية والأجيال البشرية، وتنوع المجتمعات يحتم وجود أخطاء في الأفكار والمعلومات، تلحق بالعلوم والمعارف، والتي عدت يوماً ما معرفة تخدم الحقيقة. وبالتالي تأتي مهمة المدرسة في الاختيار الصحيح، والانتقاء السليم لما هو صحيح، والإبعاد والتعديل للخاطيء، وهذه التنقية من الشوائب يساعد المعلم على أن تقوم العملية التعليمية مع طلابها على أساس واضح وسليم، لكي يصبح عند طلابه القدرة على التفكير والإبداع، متمسكين بالقدرة على التمييز على أساس سليم، وتكون معارفهم صحيحة، وتزود الناشئين بها لمواجهة الحياة بمتغيراتها، ما يسمح للطلاب بتكوين اتجاهات علمية صحيحة متحررة من التعصب والجمود، وبذا تتمكن المدرسة من توجيه طلابها التوجيه الصحيح.

٦ - كما إن من أهم وظائف المدرسة ليس فقط تعليم الطلاب بل القيام بتوعية الطلاب نحو الرغبة في المعرفة، والحث على العلم والتزود منه حيث إن الطريق إلى الازدهار والتنمية مرتبط ارتباط وثيق بما يتم إنتاجه من المعرفة، وهذا لا يكون إلا باستيعاب الموجود من المعارف والعلوم، مع محاولة غرس حب القراءة والمعرفة في نفوسهم.

دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان:

يعتبر نقل المعرفة في مجال حقوق الإنسان ونشرها في أوساط الطلاب المتعلمين من خلال مؤسسة من أهم مؤسسات التربية في المجتمع وهي المدرسة من الأمور الهامة لتنمية الوعي بمبادئ، وقيم حقوق الإنسان، وتعليمها. وأن تجسيده في الممارسة اليومية للأفراد والجماعات يتطلب تعاوناً شاملاً لجميع مؤسسات المجتمع، لكون تلك المهمة عملية مترابطة تتداخل فيها عدة أطراف باختلاف مستوياتها ومواقعها.

إن نشر ثقافة حقوق الإنسان يركز بشكل أساسي على تنشئة الطلاب، وتقوية مداركهم ووعيهم بحقوقهم وهم في سن مبكرة، وإرشادهم إلى الوسائل التي تؤدي إلى

الاعتراف بهذه الحقوق، وتوفير الشروط والمعايير التي تجعلهم قادرين على التمتع بها، إذ لا قيمة لأي حق معترف به ما لم يستطع الإنسان التمتع به. وبما أن التربية والتعليم أداة فعالة لنشر مفاهيم حقوق الإنسان بين الأجيال، وتشربهم بمضامينها، حيث تعد من خلال مناهجها، وأنشطتها، ومعلميها؛ لتحقيق الأهداف المنشودة في مجال تنمية الوعي بحقوق الإنسان وعياً نظرياً، وممارسة سلوكية داخل المدرسة، وخارجها، فيكون من الضروري عند ذلك استحداث رؤية جديدة للتعليم تعالج تحديات جديدة، مرتبطة بحاجات المجتمع ومشكلاته، وهذا يعني أن دور المدرسة في التربية على حقوق الإنسان لا يقف عند حد توفير المعارف والمهارات النظرية المتعلقة بحقوق الإنسان فحسب، وإنما الأمر يتعلق بترسيخ معايير ومبادئ حقوق الإنسان وهي تنفذ في الواقع العملي، وفي قاعة الدرس، وفي المنزل، وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

إن المدرسة باعتبارها مؤسسة تربية تقوم بالتربية على حقوق الإنسان فترة طويلة ومستمرة من حياة الطالب، وذلك لهدف تعزيز الكثير من القيم التي منها قيم التسامح والتضامن، والتعاون والحرية والمساواة، فهي تعتبر المساهم الرئيس في نشر حقوق الإنسان، وتعليمها وتنفيذها على أرض الواقع وهي تسهم أيضاً في الوقاية طويلة الأمد من انتهاكات حقوق الإنسان واستثماراً مهماً في اتجاه إقامة مجتمع عادل يحظى فيه جميع الأفراد بالتقدير والاحترام.

كما تعود أهمية التربية المدرسة في جانب تنمية الوعي بحقوق الإنسان، كونها تمثل الخيرة الأولى المباشرة للطفل خارج الأسرة، حيث تقوم المدرسة بغرس القيم والاتجاهات الحقوقية بصورة مقصودة وممنهجة خلافاً للأسرة، التي ربما تكون التربية فيها تلقائية وبدوافع فطرية أكثر منها مقصودة.

وينطلق دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان من خلال عدة ركائز رئيسية تحكم دور المدرسة وتوجهها نحو هذا الهدف، للوصول به إلى الغاية المنشودة.

أولاً- على مستوى السياسات والأهداف العامة للتربية والتعليم:

لكي تتجح المدرسة في تعليم حقوق الإنسان ينبغي أن تكون لها سياسة عامة إستراتيجية، وأهداف، وخطة عمل توجه عملياتها وأعمالها. فالتسليم بأهمية الوعي لحقوق الإنسان وما يتصل به من ممارسات، وأنماط السلوك التي يكتسبها الطالب

يستوجب اختيار بداية سليمة في إطار السياسات، والخطط العامة والأهداف التعليمية العامة والتي يمكن أن تذكر في الأمور التالية:

١- أن تراعي السياسية التعليمية، والأهداف العامة للتربية والتعليم تكوين شخصية الطالب؛ بتأسيس نظرة صحيحة إلى نفسه، وإلى الحياة، وإلى الآخرين، وما تقوم عليه تلك النظرة من ممارسات، وعلاقات، وسلوك الطلاب أنفسهم، وبين الأفراد والمجتمع.

٢- توعية الطلبة بحقوقهم. ووعي الطالب لإنسانيته وقربته مع أخيه الإنسان، بمعزل عن فوارق الجنس واللون، والدين، واللغة، والثقافة وغيرها.. وترسيخ القيم الإنسانية، والأخلاقية، والتمسك بها لترشيد السلوك اليومي، وتمتين الروابط الإنسانية بينهم، والقضاء على جميع أشكال التمييز بينهم بناء على أي اعتبار جنسي، أو قومي، أو ديني.

٣- تنمية الشعور بشخصيتهم وهويتهم، واحترام ذواتهم وجعلهم يتعودون على تحمل المسؤولية عن أعماله، والالتزام بالقوانين والأنظمة.

٤- تنمية مفهوم الاعتراف بوجود الآخرين في بيئته ومحيطه، ووعي المتعلم لحقوقهم، مقابل وعيه لحدود حقوقه، واحترام حرياتهم وخصوصيتهم وملكياتهم كشرط ضروري لتمتعه بحريته، والحفاظ على خصوصيته وملكيته، وذلك في إطار الصف والمدرسة والحي.

٥- التربية على قيم حقوق الإنسان، المدنية، والسياسية، ونزع مختلف القيم والمبادئ والسلوكيات التي تنافي حقوق الإنسان، والتي تعوق ممارسة هذه الحقوق واحترامها.

٦- أن يأخذ القائمون على التربية المدرسية في مجال حقوق الإنسان، بعين الاعتبار تفتح شخصية المتعلم على المحيط الذي يعيش فيه، والقبول به والاندماج معه، مما يعمل على الإيمان بقيم حقوق الإنسان ويحترمها، ويعترف بحقوق الآخرين، ويرفض ما يناهض هذه الحقوق من ممارسات، ويسلك سلوكاً يطبقها ويعززها.

٧- ينبغي أن تعمل المدرسة من خلال برامجها وأنشطتها على تنشئة الطالب على النقد، والتربية على تقبل الآخر، والقدرة على حل المشكلات بروح من المسالمة.

٨- نشر ثقافة الحوار في البيئة المدرسية بتعويد الطالب على الحوار، والوصول إلى الحلول وتطويرها في المجتمع المدرسي، وتعلم الاختلاف وقبول الآخر وذلك عن طريق التغيير في آليات التعليم التقليدي القائم على مبدأ التلقين، والأساليب النظرية بشكل عام، واستخدام آليات تعتمد مشاركة الطالب نفسه في عملية التعلم، بوسائل وطرائق التعليم الحديثة المعتمدة على المشاركة مع الآخرين، والتطبيق العملي.

٩- ربط المدرسة بمؤسسات المجتمع الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، والتواصل الدائم معهم لمعرفة الجديد على صعيد حقوق الإنسان، والتنسيق للقيام بزيارات مقترحة متبادلة وإعطاء دورات وندوات تثقيفية، لزيادة الوعي بحقوق الإنسان في المدرسة.

١٠- مراعاة الجوانب الإنسانية والمحافظة على حق الإنسان في التعليم بتسهيل دخول الأطفال غير المسجلين، وغير الحاصلين على أوراق ثبوتية إلى المدارس للمراحل الأساسية، ومتابعتهم في التحصيل العلمي مع التنسيق بين الوزارات المعنية. ومراعاة تعميم التعليم النوعي الحديث الذي يراعي جوانب التنوع في التخصصات.

١١- تعميم خدمات التوجيه والإرشاد النفسي، والتربوي في جميع مدارس التعليم العام.

ثانياً- على مستوى المنهج المدرسي:

المنهج المدرسي هو " جميع الخبرات والنشاطات، أو الممارسات المخططة التي يكتسبها المتعلمون تحت إشراف المدرسة أو بتوجيه منها، والتي توفرها لهم المدرسة لمساعدتهم على تحقيق العائد التعليمي المنشود الموافق لميولهم". (سعادة وآخرون، ١٩٩٧م، ص ٤٥).

ومن هذا المنطلق ينبغي على الجهات التعليمية أن تترجم قيم حقوق الإنسان في المناهج بمقرراتها وأنشطتها وبرامجها التي تقدمها للطلاب، وتعمل على توعيتهم بها وذلك عن طريق تضمين المنهج الدراسي جميع قيم حقوق الإنسان، وإقرار تدريسها في جميع المراحل التعليمية، فالمنهج الحقوقي الذي يجب أن يتربى عليه الطلاب لا بد أن يحتوي على نصوص تتحدث وتناقش العديد من مواضيع حقوق الإنسان والحريات العامة، ومبادئ حقوق الإنسان الأخرى، والتنشئة الاجتماعية،

ومواضيع إنسانية واجتماعية وثقافية متعددة، منها على سبيل المثال قيمة الكرامة، وقيمة الحرية، وقيم العدل والمساواة، التسامح، والمواطنة.

ويمكن استخدام الأساليب التدريسية اللازمة لتنفيذ مناهج تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام عن طريق استخدام نمطين، الأول: الأسلوب المباشر أو المستقل، والثاني: غير المباشر أو المدمج ضمن المنهج كأحد مفرداته. "والأسلوب الثاني يفضله بعض التربويين في تدريس قيم حقوق الإنسان لصغار السن باعتباره الأسلوب الأمثل لهم بحيث يكون متضمناً في المواد الأخرى، وبالذات مواد التربية الإسلامية، واللغة العربية، والتاريخ والجغرافيا". (الصبيح وآخرون، ١٤١٩هـ، ص ٩٥). ويمكن أن يتم ذلك في السنوات الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية، فيتم تعليم حقوق الإنسان باستخدام وسائل التعبير المحسوس من الصور والأشكال، وكذلك بواسطة القصص الشيقة، والقصص التي تعكس عاداتهم وتقاليدهم الحسنة الباعثة على الاحترام، كل ذلك يكتسب أهمية قصوى في التمهيد للتقديم لحقوق الإنسان، وذلك بما يوسع من خيال الطفل ويفسح مكاناً للآخرين في ذهنه وقلبه.

أما في السنوات المتأخرة من المراحل الدراسية الأساسية، فيمكن من خلال هذه المقررات تضمين هذه المواد بالبعد الإنساني. فدروس التاريخ يمكن أن تحقق هذا البعد، وهي تذكر المراحل التاريخية وتعرض الدروس شخصياتها الهامة.

وهنا يحسن استخدام قصص الخيال العلمي، وغيرها من القصص، وتقديم نماذج متعددة لأشخاص مثاليين أفضل من المجتمع المحلي، أو الإقليمي، أو العالمي الذين قدموا للإنسانية جهوداً فكرية وعلمية وإنسانية متميزة.. واستخدام رسوم أو صور فوتوغرافية لتقديم فكرة ومبدأ حقوق الإنسان، والقضايا التي تعني بها مثل التفرقة العنصرية، كما يمكن استثمار مادة الأدب العربي، أو الأجنبي المترجم المحتوى على أعمال تعنى بالمجال الحقوقي، ومؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان المعنية، وشرح بعض المواد والمواثيق والعهود الدولية.

وفي المرحلتين المتوسطة والثانوية فهي مرحلة التعلق بالمثل العليا والشخصيات البطولية، ومرحلة البحث عن المبادئ والأفكار، لذا يقترح بعض المتخصصين في حقل المناهج أن يتم تدريس حقوق الإنسان من خلال منهج أو مقرر مستقل، أو استخدام المنهج الإضافي المندمج مع مناهج المواد الأخرى جنباً إلى جنب مع المنهج المستقل، ذلك أن المنهج الإضافي غير المستقل يلعب دوراً

مهماً ورئيساً في العملية التعليمية، والتربوية قد يفوق بكثير ما يلعبه المنهج المستقل، ويتجلى دور المنهج الإضافي ليس فقط فيما يقدمه للطلاب من خبرات ومعارف إضافية إثرائية في المجال المعرفي لحقوق الإنسان فحسب؛ بل فيما يقدمه لهم كذلك من خبرات وجدانية تتمثل في الإيمان بالقيم، والمبادئ، والمثل المتعلقة بهذه الحقوق الإنسان، علاوة تمكينهم من ممارستها على أرض الواقع.. فنترسخ لديه أهميتها، ويتعامل معها بطريقة طبيعية. (الحسن، ١٤٢٨هـ، ص ٤٠-٥٥).

فمن خلال مقررات التربية الإسلامية، يمكن للمعلم أن يقوم بتعريف الطلاب بواجباتهم نحو بعضهم البعض، وتجاه الأوطان، وتعويدهم أن يعوا ويتمثلوا القيم والمبادئ الاجتماعية التي تحت على مكارم الأخلاق، وحسن التعامل الأمثل مع الغير، فيعمل على إبراز أهمية خلق كالتعاون، والإيثار، والصدق، والأمانة، وحب الخير للآخرين وحب النظام، واحترامه، وحفظ حقوق الغير، وعدم الاعتداء على الملكيات الخاصة والعامة، والتعريف باختلاف الشعوب والثقافات واحترامها مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾. (سورة الحجرات: ١٣).

أما في دروس اللغة العربية، فيمكن أن تذخر بشتى صنوف الموضوعات التي تقدم بصورة مبسطة بعض المعلومات الأولية عن مفهوم حقوق الإنسان، حتى يسهل استيعابها سواء في سياق أدبي، أو قصصي، أو شعري، أو بصنوف اللغة والأدب الأخرى.

ومن خلال مقررات اللغة العربية يمكن لمعلم اللغة العربية في هذه المرحلة أن يوظف مادته وبخاصة الأدب، والنقد، والقراءة لتقديم خبرات إضافية مرتبطة بحقوق الإنسان، ومواثيقها الدولية، وكيفية فهمها، واحترامها وتطبيق مضامينها.. كما يمكن لمعلم اللغة العربية من توظيف مادته في تنمية مهارات الاتصال لدى طلابه وبخاصة مهارة الحوار الهادف، علاوة على ذلك فإنه يمكنه تنمية مهارات النقد الهادف للقضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تثبتتها وسائل الإعلام المختلفة بما في ذلك ما يكتب في شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، وذلك بتكليفهم بكتابة مقالات نقدية للتصدي لتلك القضايا والموضوعات بأسلوب أدبي مميز.

ثالثاً- على مستوى الكادر التعليمي، والإداري بالمدرسة:

إن عمل المدرسة لا يتم بدون وجود الإدارة المدرسية المؤهلة مكون من إداريين -إدارة مدرسية مؤهلة وسكرتارية ونحوها- ومشرفين وأخصائيين في النواحي الاجتماعية، والنفسية ومعلمين، للقيام على العملية التعليمية، وتنظيمها. ولذا ينبغي أن يتم اختيار (الكادر الإداري، والتعليمي) بعناية فائقة، فإذا لم يكونوا على قدر من الكفاءة المهنية والتربوية وعلى قناعة بأهمية الحقوق في حياة الإنسان فإن كل الجهود الأخرى ستذهب سدى، إذ لا بد أن يشعر القائمون على التدريس والتعليم أن هذا العمل هو واجب وطني وإنساني. لأن وجود مجتمع يعرف الفرد فيه حقوقه وواجباته يعني أن هذا المجتمع قابل للتطور والنمو، فالانتمية الشاملة لن تتحقق في غياب ثقافة حقوق الإنسان، وهذا لن يأتي إلا من خلال التزام الجميع بتلك القيم، وأن يعمل الجميع على تنمية القيم والسلوكيات التي تعززها. وبما أن المعلم هو أحد أهم الأطراف في العملية التربوية والتعليمية، أن لم يكن أهمها، فإن مواقف المعلم ووعيه وثقافته تمثل عاملاً رئيسياً في عملية التربية على مبادئ حقوق الإنسان.

إن المعلم الناجح في مجال التربية على مبادئ وقيم حقوق الإنسان هو ذلك الذي يمتلك المعرفة، والخبرة، والتأهيل فالأداء المميز للمعلم يتركز في:

- ١ - وعي المعلم بأهداف التربية على حقوق الإنسان، وترجمة الأهداف العامة للتربية على حقوق الإنسان إلى أهداف نوعية إجرائية سلوكية.
- ٢ - أن لا يدخل حقل التعليم إلا من يكون مؤهل وجدير بهذه المهنة، وله الرغبة الكاملة في الالتحاق بها، مع وجود الحوافز المادية المغرية التي تجعل منها وظيفة جذابة لأصحاب الطموح، بعد خضوعهم لاختبارات دقيقة للتأكد من سلوك المعلم وأخلاقه التي توجه تصرفاته تجاه طلابه.
- ٣ - حصول المعلم على الكفاية المهنية، التي تؤهله لتنظيم الصف الدراسي وتسييره وتحديد مضامين التدريس ووسائله، وهيكلته، وأساليبه، مما يكون له التأثير المباشر في سلوك طلابه واستعمال وسائل مبتكرة لتسهيل الحوار والنقاش في الصف.
- ٤ - تطوير وتحديث أساليب التدريس التي تنمي الفاعلية بينه وبين طلابه بعيداً عن التلقين بأن يبتعد المعلم عن طرق التدريس السائدة والقائمة بشكل

أساسي على التلقين والحفظ؛ المفضية إلى تعطيل ملكة الفهم والتفكير وتبذل ذهن، لأن تلك الأساليب التقليدية إذا ما استخدمت كان لها تأثير على فعالية تعليم مبادئ وقيم حقوق الإنسان، حيث تعتمد التربية على حقوق الإنسان التربية النقدية القائمة على الحوار، والمناقشة وإتاحة المجال للطلاب للتعبير عن رأيه.^(٣)

رابعاً- على مستوى الأنشطة اللاصفية:

النشاط المدرسي هو جزء لا يتجزأ من المنهج المدرسي، وركن أساسي من المهام التربوية والتعليمية للمدرسة، ويقصد بها تلك الأعمال التربوية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية التي تقام، داخل المدرسة وخارجها، وفقاً لاستعدادات الطلاب، وميولهم، وقدراتهم من أجل إعدادهم للحياة، وهي بمثابة تكوين وتربية مستمرة للطلاب، واستكمالاً لما يتلقاه داخل الصف. كما أنها مجال تفاعلي للمتعلمين من مختلف المستويات. كما تعتبر فرصة لتواصل مدرسي مختلف المواد والهيئة الإدارية في علاقات تعكس الروح التربوية المنظمة للمجال المدرسي.

(٣) لعل خطاب وزير التعليم السنغافوري هو يعرض الأسباب التي جعلت بلاده تحتل المراكز الأولى في مسابقات العلوم والرياضيات الدولية ما يشير إلى شيء مما ذكر.. اذ يقول: "سر حصولنا على المركز الأول عالمياً في مسابقات العلوم والرياضيات هو أسلوبنا في اختيار وإعداد وتدريب ودعم معلمينا، فمن بين كل ثمانية خريجين يتقدمون لوزارة التربية نختار معلماً واحداً وفق أشد المعايير. ويضيف وجدنا أن أثر عامل المعلم على جودة تعليم طلابنا يعادل عشرين ضعف أثر أي عامل آخر يأتي بعده مباشرة. كما أن أولياء أمور الطلاب مشاركون حقيقيون لنا في تعليم أبنائهم، كما أن اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس في مدارسنا، ونعمل بقاعدة تعلم الكثير من تدريس القليل (Teach less, learn more)، فنحن لا نريد لطلابنا أن يكون مكتبة حية تتنفس بل نركز على كيف يتعلم طالبنا لا على ماذا يتعلم، إننا نضع طلابنا في فصولهم حسب قدراتهم العلمية، ونقدم لكل فئة طلابية التعليم والدعم الملائم الذي يوصلها إلى أقصى حد تسمح به قدراتها. وفي جانب آخر يؤكد على أهمية التعليم الفني في تسيير دفة للتنمية فيشير إلى أن معظم الدول لديها تعليم أكاديمي جامعي متميز ولكن القليل منها لديه تعليم فني جامعي متميز ونحن ضمن ذلك القليل، فبنسبة ٩٣% من خريجي الثانوية السنغافورية يذهبون للجامعات، لكن تذكرنا أن لدينا تعليماً جامعياً فنياً نوعياً مرغوباً " وكما هو معلوم فسنگافورة دولة حديثة فقيرة جداً بالموارد الطبيعية، ولكنها من الدول المتقدمة اقتصادياً وتعليمياً وتقنياً وصناعياً بفضل التعليم النوعي الذي تمنحه لطلابها. انظر: عبدالعزيز العمر، اسمعوا وزير التعليم السنغافوري، صحيفة الجزيرة، الأحد ١٦ محرم ١٤٣٣ العدد: (١٤٣١٨)

إن قضية نشر الوعي بحقوق الإنسان في المدرسة والتربية عليها في المقررات الدراسية غير مؤثرة دون تفعيل الأنشطة الدراسية، ولذا يجب وضع تشريعات لزيادة الأنشطة الصفية بالمدرسة، وتفعيل ما هو قائم منها، حيث تلعب الأنشطة الصفية واللاصفية دوراً فعالاً في اكتساب المهارات بهدف إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، وإعطائها وجهة حقوقية، فيتدرب عليها والمعلم المتعلم، وينبغي أن تتم الأنشطة التي يمارسها المتعلم داخل الصف وخارجه تحت إشراف وتوجيه المعلم، مع إشراك مؤسسات المجتمع الأخرى في أنشطة المدرسة وفعاليتها التي تشهدها المدرسة إن أمكن ذلك.

ويمكن تعزيز النشاطات اللاصفية بما يكفل تحقق تلك الثقافة الحقوقية بعدد من الأنشطة منها:

- ١ - إنشاء مجالس طلاب وانتخاب ممثلين يشاركون في عملية صنع القرار، حتى لا تصبح القيم الحقوقية أفكار مجردة دون تطبيق فعلي في البيئة المدرسية.
 - ٢ - استخدام النقاشات الحرة، والنشاطات الجماعية في شكل مجموعات لمعالجة قضية ما، فيمكن استخدام بعض التقنيات، لتناول بعض قضايا حقوق الإنسان، وطرحها للنقاش، والمعالجة، حيث تشكل المناقشات واحدة من الوسائل المهمة في التربية، وحتى تتمكن المدرسة من معرفة مواقف طلابها واتجاهاتهم نحو القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وتسعف المشاركين، من جهة ثانية، في معرفة الأحداث وفي قيامهم بأنفسهم باستكشاف المشاكل وتحليلها.
- ولتيسير المناقشات المفتوحة ولضمان سيادة جو الثقة والاحترام المتبادل داخل المجموعة المستهدفة، ينصح المربون المعلم بوضع القواعد الأساسية للمناقشة، وفي ختام المناقشات يقوم المعلم، بوضع الآراء المطروحة ومناقشتها، واستخلاص نتائجها، والتعليق عليها.
- ٣ - ومن النشاطات التي يمكن استخدامها ما يسمى (العصف الذهني) أو التداخي الحر للأفكار، وإثارة الفكر، والتتقيب عن الأفكار، وهي وسيلة قوامها التشجيع على الإبداع على الإنتاج المكثف لعدد كبير من الأفكار المبتكرة ذات الصلة بوضعية ما. توظف من أجل إيجاد حل لمشكلة ما حيث يمكن طرح موضوع جديد (مفهوم، قضية، قيمة، ظاهرة..). لمعرفة كل الأفكار والحلول الممكنة في هذا الصدد لدى الأفراد حول الموضوع المستهدف بالبحث، وتعتبر هذه

- الوسيلة أداة جيدة لإثارة اهتمام الطلاب واستطلاع واستجلاء ما يعرفونه أصلاً في هذا الخصوص، واقتراح الحلول المناسبة التي يرونها من وجهة نظرهم.
- ٤ - الاستفادة من المناسبات الوطنية والاجتماعية لتعزيز المشاركة، والتعاون، وتحمل المسؤولية، والتعبير عن الذات. الأخذ بعين الاعتبار خلال تصميم وتفعيل الألعاب التربوية موضوع الأطفال ذوي الحاجات الخاصة.
- ٥ - ومن النشاطات المدرسية استخدام الرسم، والصور، والملصقات لترسيخ قيم حقوق الإنسان في المدرسة، وعمل بعض مجلات الحائط والشعارات، والرسومات، الخاصة بالحقوق بمشاركة جميع طلاب المدرسة. وهي إحدى التقنيات المفيدة في التربية على حقوق الإنسان، إذ يستعمل لتطوير القدرة على الملاحظة والتخيل، ولتنمية قيم التعاون وتعلم معرفة الآخر، سواء عبر الأشخاص الذين يظهرون على الصور، أو عبر الرسوم التي يمثل بها أعضاء المجموعة بعضهم.
- ٦ - إنتاج ألعاب ووسائل تربوية محلية، تساعد على تعزيز مبادئ حقوق الطفل مثل تصميم ملصقات تعليمية، ألعاب، رسومات لها علاقة بقيم حقوق الإنسان.
- ٧ - تحديد عدد من الأنشطة خارج جدران المدرسة كخدمة اجتماعية تطوعية يقدمها الطالب للحي، أو لشارع القريب من بيته؛ لتحفيز اندماج الأطفال في المجتمع الأوسع وانفتاح المناهج وتقريبها في الحياة اليومية والمحيط وزيادة التواصل.
- ٨ - الاستفادة من الإذاعة الصباحية، لنشر الوعي بحقوق الإنسان من خلال بعض المعلومات المبسطة، والكلمات القصيرة.
- ٩ - طرح بعض المسابقات التي تتناول مبادئ حقوق الإنسان، للطلاب ووضع الجوائز المحفزة لها.
- ١٠ - من حقوق الطالب ممارسة اللعب والمشاركة مع زملائه، وأقرانه، ويجب على وزارة التربية والتعليم تأمين الملاعب، والتجهيزات الخاصة بها باعتبارها من حقوق الطفل التعليمية.
- ١١ - تشكيل لجنة من الطلاب عن طريق الاختيار المباشر الحر من الطلاب لأعضاء، ورئيس للجنة، لحل النزاعات التي تقوم بين الطلاب، والتنسيق فيما بينهم وبين إدارة المدرسة في نقل مطالبهم واحتياجاتهم، وملاحظاتهم.
- ١٢ - إصدار كتيبات إثرائية تتضمن قيم ومبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام، وأهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية. وإقامة الدورات التثقيفية، والندوات،

والمحاضرات، من قبل المهتمين بالشأن الحقوقي والجماعات والمراكز الحقوقية، وتوسيع دائرة المشاركين والمستفيدين منها، وإنشاء مكتبة، أو جناح خاص بحقوق الإنسان في المكتبة المدرسية، والاستفادة من المراكز والمواقع العالمية، والمحلية، والإقليمية التي توفر إصدارات تهتم بشأن حقوق الإنسان، مع إمكانية توفير مكتبة رقمية، وإلكترونية تخدم في هذا المجال الهام؛ الطلاب والمعلمين وكل منسوبي المدرسة.

النتائج والتوصيات العامة للدراسة:

- في ضوء ما سبق من فصول الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
١. يكتسب موضوع الوعي بحقوق الإنسان أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الأجيال في الظروف الراهنة التي أصبحت فيها حقوق الإنسان ركناً أساسياً في بناء المجتمع وديمومته.
 ٢. تعتبر حقوق الإنسان من القيم العالمية التي باتت تحظى بالاهتمام الكبير سواء بالمستوى الوطني، أو المستوى الدولي عموماً، وتنبأه كل دول العالم حيث أصبح محور حقوق الإنسان محوراً مركزياً في قلب النظام العالمي الجديد باعتبار أن الإنسان الذي فُرت له هذه الحقوق والحريات ومن أجله، هو المستهدف من وراء أي تطور إيجابي يرجى تحقيقه، بالنسبة لأي مجتمع من المجتمعات.
 ٣. إن عظمة الدول ودرجة تقدمها الحضاري تقاس مع بالإضافة إلى معايير أخرى بمدى احترامها لهذه الحقوق والتزامها بها، وتوفير الضمانات القانونية والعلمية لها، وأن عدم احترام حقوق الإنسان كان أحد الأسباب الرئيسة الهامة على مر العصور في توقف مسيرة عطاء الأمم وتقدمها وازدهارها، وانعدام تأثيرها، وخير شاهد على ذلك الحضارة الإسلامية التي كانت في أوج تقدمها الفكري والعلمي في العصور التي نعم المجتمع فيها بالاحترام لكرامة الناس وإتاحة الحرية الفكرية المشروعة، والحريات العامة للجميع.
 ٤. كما يتبين لنا أهمية حقوق الإنسان باعتبار أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على حقوق الإنسان؛ فحماية حقوق الفرد من التدخل من قبل الآخرين، أو من الإجراءات التعسفية من جانب السلطة أمر ضروري لتحقيق السعادة الشخصية من جهة، وبث روح النشاط والعمل في

٥. أن مفهوم حقوق الإنسان مازال في بدايته ببلادنا، ولم يتشكل وعي صحيح عنه ويكون من المفيد بلورة نواة معرفية في هذا الصدد أولاً قبل إعداد البنية التشريعية والقانونية والتنظيمية والهيكلية.
٦. التأكيد على ارتباط حقوق الإنسان باحترام الحق في تعليمه والوعي به باعتباره ركناً أساسياً من هذه الحقوق. حيث تبرز المؤشرات على تدني مستويات تنفيذ هذا الحق في أرض الواقع وهو ما تحاول الدراسة القيام به.
٧. تتخذ عملية تأصيل قيم حقوق الإنسان في المجتمع الإسلامي أهمية خاصة في الثقافة الإسلامية لأن نواتها الأساسية تستمد مفهومها وحقيقتها من نصوص الكتاب والسنة. ومن هذا المنطلق فإن نتائج هذه الدراسة ظهرت لنا أيضاً في الجوانب التالية:
٨. إن الالتزام الصادق والتطبيق العملي من قبل الأفراد والجماعات لمبادئ حقوق الإنسان في المجتمع يكون أقوى التزاماً إذا ما أدرك هؤلاء أن هذه القيم تقوم على ما يؤمنون به ويسعون من أجله.
٩. إن إحدى المحددات الرئيسة لاحترام حقوق الإنسان في مجتمع ما يتوقف بالأساس على مدى تأصيل قيم ومبادئ حقوق الإنسان ضمن ثقافته السائدة.
١٠. أنه بقدر النجاح في تأصيل قيم حقوق الإنسان في ثقافة ما لإحدى المجتمعات؛ بقدر ما يكون هناك صعوبة كبيرة في انتهاك حقوق الإنسان، من منطلق الخصوصية الثقافية لأنه لا يمكن تبرير انتهاك تلك المبادئ لمخالفتها القيم والأعراف، والتقاليد، ومخالفتها بصورة كلية لثقافة المجتمع.
١١. إن أهم ما يميز دور المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان للطفل؛ أنها تتعهد الطفل في مراحل تكوينه الأولى وتضع اللمسات الأولى الأساسية على صفحة عقله البيضاء، ويعود إليها باستمرار ويستمد منها هويته وكيانه، ومعاني الولاء لقيم المجتمع واحترام السلطة، وتحدد له هويته عامة.
١٢. إن وموقف الفرد من حقوق الإنسان يتكون بداية من الطفولة، وينشأ في البداية من المدرسة وبه تكون بداية معرفة احترام نفسه والتي هي بالتأكيد الطريق لاحترام الآخرين.

في ضوء نتائج الدراسة السابقة يمكن طرح التوصيات التالية:

- ١ - باعتبار حداثة الثقافة الحقوقية بمجتمعاتنا، ينبغي بداية أن يتم التعريف بثقافة حقوق الإنسان في لكي يفهم الجميع المراد منها وما تطمح إليه وما النتائج التي ستعود على الفرد والمجتمع من تطبيق تلك القيم الحقوقية.
 - ٢ - يجب الربط بين التربية الحقوقية والتنمية الاقتصادية باعتبار الثانية ناتجاً طبيعياً للأولى.
 - ٣ - ينبغي أن تبرز تطبيقات حقوق الإنسان في شكل قوانين وأنظمة فاعلة في تنظيم علاقة الدولة بالمواطن من جهة، والمواطن بأخيه الإنسان تعطي للإنسان احترامه داخل كيان الدولة. وتحفظ للجميع حقه وتقوم بصيانتته.
 - ٤ - يجب أن تعتنى المدرسة بتربية الأبناء على حقوق الإنسان قبل دخول الطفل إلى معترك الحياة.
 - ٥ - بدء تدريس مفهوم حقوق الإنسان اعتباراً من المرحلة الابتدائية باعتبارها مرحلة مهمة في تكوين شخصية الطفل، وتقديم مبادئ حقوق الإنسان للتلاميذ في وقت مبكر ولكن لا يكون بشكل مستقل، بل متضمناً في المواد الأخرى، وبالذات مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ والجغرافيا.
 - ٦ - ينبغي تعليم حقوق الإنسان وتعزيز زيادة الوعي في مؤسسات التربية على اختلافها وتنوعها وتعدد أدوارها، ويمكن أن تتبنى وزارة التربية والتعليم تشكيل لجنة مركزية يتكون أعضاؤها منها ومن الجهات المعنية بحقوق الإنسان وذلك للقيام بالمهام التالية:
- أ - فحص السياسة العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية، والوقوف على متطلبات إعداد وتنفيذ مناهج تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام.
 - ب - إدراج ثقافة حقوق الإنسان في الخطط التربوية العامة، وبرامج محو الأمية، وتعليم الكبار، وخطط وسائل الإعلام التربوية.
 - ج - توضيح مكامن الخلل في الواقع، وما يتعرض له الإنسان من انتهاك لحقوقه، وطرق المعالجة المناسبة.
 - د - تحديد الموضوعات والمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان المناسبة لكل مرحلة تعليمية، بما يتناسب مع أحكام الإسلام، والاستئناس بالقوائم المستخلصة من الأبحاث والدراسات المنبثقة من منظمات حقوق الإنسان المحلية، والإقليمية،

- والعالمية، علاوة على البحوث المحلية التي أجريت في هذا الصدد.
- هـ - تحديد أهداف تدريس حقوق الإنسان التي ينبغي تحقيقها في كل مرحلة تعليمية.
- و - تجديد الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يجب أن تأخذ طريقها في المقررات الدراسية إذا لم يتم تصميم مناهج مستقلة لكل صف دراسي.
- ز - تحديد أساليب تدريسية فاعلة لتنفيذ هذه المناهج على أرض الواقع.
- ح - إعداد أدلة مرجعية للمعلمين، وكتب مساعدة، تتضمن دروس نموذجية معدة من قبل معلمين، ومشرفين تربويين، وأستاذة جامعيين ذوي خبرة، أو من قبل جهات مختصة.
- ط - إعداد وتنفيذ دورات تدريبية للمعلمين والمشرفين التربويين ومديري المدارس لتوعيتهم بكيفية استخدام الأدلة المرجعية.
- ي - تهيئة كافة الأجهزة، والوسائل التعليمية، والتقنية اللازمة لتدريس حقوق الإنسان بصورة فاعلة.
- ك - أن يتم تجربة تدريس مناهج حقوق الإنسان قبل تعميمها على المدارس، ليتسنى تقويمها ومعرفة نقاط القوة، لتعزيزها، ونقاط الضعف للتغلب عليها.
- ٧ - تعديل الأنظمة واللوائح الداخلية للمدارس بما يتلاءم مع مصلحة الطالب، وما يراعى قيم حقوق الإنسان. ويمكن الاستفادة من خبرة وتجارب الجهات المعنية بهذا الجانب كمنظمات حقوق الإنسان المحلية، والفروع الإقليمية لليونسكو، والمعاهد العربية لحقوق الإنسان، وأهل الخبرة والاختصاص في وضع توجهات التربية على حقوق الإنسان في مختلف مستويات النظام التربوي.
- ٨ - أن تتسجم رسالة المدرسة مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان، وتتحد معها في الغاية، وتشارك معها في التنفيذ وتحمل المسؤولية، وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا بالاعتماد المتبادل مع بقية مؤسسات المجتمع، بأن تقوم علاقتها مع مؤسسات المجتمع على النقد الواعي الرامي للإصلاح والتقدم، وأن تعمل على تطوير نفسها والتسلح بالتقنية، والخبرة التربوية، ومزاحمة المؤسسات التربوية الأخرى في عرض الأفكار والقيم الإنسانية؛ بما يدعم الالتزام بها، واحترامها، على مستوى الأفراد، والمجتمع، والحكومات.
- ٩ - أن تلتزم الصدق فيما يتقدمه للطلاب من مواقف واتجاهات ومعارف، والصدق

في عرض الأفكار والرؤى، عبر برامج هادفة ومفيدة بالتنسيق مع الجهاز المعني بالتخطيط في وزارة التعليم وتقديم ما يدعم التوجه نحو ترسيخ قيم حقوق الإنسان كبرامج كمحو الأمية، والتعليم المستمر، والتعليم عن بعد، ونشر الثقافة الحقوقية والتعايش السلمي لأفراد المجتمع ومكوناته.

١٠- على وسائل الإعلام التربوي التابع لوزارة التعليم محاولة استعراض الرأي، والرأي الآخر، وإتاحة الحرية الإعلامية المسؤولة واستضافة المتقنين لإبداء وجهات النظر المختلفة، مما يجسد احترام الحقوق الثقافية للإنسان.

١١- أن تتوخى برامج التوعية والأنشطة اللاصفية من خلال عملها؛ (الشفافية)^(٤)، والأمانة في نقل الواقع، ومعالجة قضايا المجتمع، ومتطلباته، حيث يفترض به تلمس حاجات المجتمع، وإلقاء الضوء عليها وتناولها بالنقاش والمعالجة، وإيجاد علاقة متينة مبنية على المحبة، والاحترام، وأن تلقي الضوء على قضايا العدالة، والحرية العامة، والحرية الفردية، والحق في التمثيل السياسي، وقضايا العنف، والعنصرية، والتمييز الديني والمذهبي، وكل ما تعاني منه المجمعات الإنسانية في كثير من الدول من انتهاك وتقديم الحلول المناسبة لها.

١٢- كما يمكن لوزارة التعليم القيام بدورها التوعوي عن طريق الاستعانة بعلماء الشريعة الإسلامية نحو فهم أفضل لحقوق الإنسان، وذلك بالتأصيل العلمي لتلك الحقوق في وسائل الإعلام المختلفة، وتعزيز الوعي بها والقيام بعرض صور من سماحة الإسلام، ووسطيته في تعامله مع الإنسان، وتكريمه لبني البشر، واحتوائه لكافة الثقافات، والمذاهب المختلفة وعرضه للطلاب في شكل مؤصل دينياً.

(٤) الشفافية: مصطلح جديد يتداول على الساحة الإعلامية المعاصرة ويعنى بالمصادقية وإظهار الواقع الحقيقي.

المراجع

أولاً- المصادر والمراجع العربية:

- وهبة مصطفى الزحيلي، تدريس حقوق الإنسان في كليات الحقوق بالجامعات العربية، حلقة نقاشية ضمن المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، القاهرة، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، ١٩٨٧م.
- حقوق الإنسان في ضل متغيرات العصر، الحلقة الأولى، معد المصدر: محمد صديق محمد حسن، مجلة التربية، قطر، العدد (١٦١) الشهر: يونيو، التاريخ، ٢٠٠٧م.
- هيئة الأمم المتحدة، إعلان حقوق الطفل، إدارة الإعلام والنشر، ١٩٥٩م.
- هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٣م.
- محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، لبنان، دار جروس برس، ١٩٨٦م.
- مبادئ تدريس حقوق الإنسان، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٨٩م.
- فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، عمان، دار البشير، ١٩٩٧م.
- عبدالله بن بيه، حوار عن بعد، حول حقوق الإنسان، جدة، دار الأندلس الخضراء، ١٤٢٤هـ.
- سليمان بن عبدالرحمن الحقي، حقوق الإنسان في الإسلام والرد على الشبهات المثارة حولها، الرياض، مطابع الحميضي، ١٤٢٤هـ.
- راوية بنت احمد عبدالكريم الظهار، حقوق الإنسان في الإسلام، جدة، دار المحمدي للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ.
- حمدي عبدالرحمن، فكرة الحق، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٧٨م.
- أحمد الرشدي، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٦هـ.
- محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٤١٥هـ.
- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥م.
- إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية، الأردن، عمان، جمعية عمال المطابع، ١٩٨١م.
- بشير حاج التوم، التربية والمجتمع، جدة، دار عكاظ للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ.
- جودة أحمد سعادة وآخرون، المنهج المدرسي في القرن الحادي والعشرون، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٩٩٧م.

جورج شهلا، الموجز في التربية، بيروت، مكتبة رأس بيروت، ط١، ١٩٦٥م.
 ذوقان عبيدات، البحث العلمي، عمان، إشرافات للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ.
 سميح أبو مغلي، التنشئة الاجتماعية للطفل، الأردن، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع،
 ٢٠٠٢م.

سيد أحمد عثمان، علم نفس الاجتماعي التربوي التطبيع الاجتماعي، القاهرة، الأنجلو
 المصرية، ١٩٧٠م.

عبد الرحمن النحلاوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع،
 دمشق، دار الفكر، ط٣، ١٤٢٥هـ.

عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الفكر العربي، ١٩٨٥م
 عبدالرحمن النحلاوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع دمشق،
 دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١م.

عبدالرحمن صالح عبدالله، البحث التربوي وكتابة الرسائل الجامعية، الكويت، مكتبة الفلاح
 للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٦هـ.

محمد حمزة السليماني، وآخرون، دليل كتابة خطط ورسائل الماجستير والدكتوراه بكلية التربية
 بمكة المكرمة، جامعة أم القرى، كلية التربية، ١٤١٧هـ.

محمد عبدالعليم مرسي، التربية ومشكلات المجتمع في دول الخليج العربية، الرياض، دار
 الإبداع العربي للنشر والتوزيع ١٤١٥هـ.

محي محمد مسعد، حقوق الإنسان دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية
 للكتاب، ٢٠٠٦م.

يوسف ذياب عواد، وآخرون، حقوق الإنسان في الحياة التربوية الواقع والتطلعات، عمان،
 الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ.

ثانياً- الرسائل والدراسات العلمية:

أبو طالب علي مصطفى الحسني، دور المدرسة في مواجهة التحديات الثقافية للعلمة،
 إشراف: عبد الناصر سعيد عطايا، ١٤٢٧هـ، رسالة علمية: ماجستير (غير
 منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية بمكة المكرمة، قسم التربية الإسلامية
 والمقارنة، ١٤٢٧هـ.

شفاء محمد أحمد القاضي: حقوق الطفل التعليمية والصحية وحق الحماية من سوء المعاملة والاستغلال، رسالة علمية: ماجستير (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة ١٤٢٨هـ.
صالح بن حمد العساف، المدخل إلى في العلوم السلوكية، الرياض، ط٤، مكتبة العبيكان، ١٤٢٧هـ.

عائشة عبدالرحمن الجلال، القراءة في التربية الإسلامية بين التوجيه النظري والواقع العملي، رسالة علمية: دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤١٢هـ.
عبدالله بن ناصر الصبيح، ومحمد بن إبراهيم الزكري، وعبدالله البطين، ومحمد المقبل: حقوق الإنسان في الإسلام في الكتب الدراسية في مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية واقتراح تصور لتدريسها، "دراسة معدة بتكليف من وزارة التربية والتعليم". ١٤١٩هـ.

فهد بن غرم الله الزهراني: حقوق الإنسان التربوية والتعليمية والثقافية في المواثيق الدولية دراسة ناقدة من وجهة نظر إسلامية. دراسة نقدية من وجهة نظر إسلامية، رسالة علمية: ماجستير(منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة ١٤٢٤هـ.

نبيهة مصطفى محمد إبراهيم: تصور لتطبيقات تربوية ملائمة لنظرة الإسلام للإنسان، رسالة علمية: ماجستير، (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، ١٤٠٤هـ.

ثالثاً - المجالات والدوريات:

آمال حمزة المرزوقي، التعليم حق من حقوق الإنسان في الإسلام، المجلة التربوية، مجلة فصلية تخصصية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت العدد (٥١)، المجلد (١٣)، ١٩٩٩م.

احمد يوسف القرعي، رؤية عربية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣م.

جهاد الحسني، واقع السلطة السياسية ومفهومها في مصر القديمة، بغداد، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد ١-٢، ١٩٨٤م.

حقوق الإنسان في ضل متغيرات العصر، الحلقة الأولى، معد المصدر: محمد صديق محمد حسن، مجلة التربية، قطر، العدد (١٦١) الشهر: يونيو، التاريخ، ٢٠٠٧م.

سعد آل فهيد، مشروع الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، مجلة المعرفة - وزارة التربية والتعليم، العدد (١٧١)، ١٤٢٩ هـ موقع المجلة الإلكتروني:

<http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=2346>

عبدالله بن سليمان الفهد: وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في تضمين مبادئ حقوق الكائنات في مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية. "بحث محكم" جامعة المنصورة، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد لثامن، يوليو ٢٠٠٦ م

محي الدين أحمد حسين، التنشئة الاجتماعية وأهميتها من منظور سيكولوجي، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، العدد الثالث، القاهرة، دار المعارف، أكتوبر، ص، ٤٥، ١٩٨٢ م
نعيم عطية، إعلانات حقوق الإنسان والمواطن في التجربة الدستورية الانكلوسكسونية، مجلة إدارة قضايا الحكومة، العدد الثاني، ١٩٧٣ م.

عبد اللطيف بن إبراهيم الحسن تدریس مقرر حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وأثره في ثقافة الطالب، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، المجلد ١٦، العدد (٣٧)، ١٤٢٨ هـ، ص ٤٠.

رابعاً - المواقع الإلكترونية:

عبد المجيد الانتصار، التربية على حقوق الإنسان، مجلة فكر ونقد، العدد (٣٠)، موقع المجلة على الشبكة العنكبوتية الإنترنت: <http://www.aljabriabed.net/index1.htm>

موقع الأمم المتحدة (UN) على الشبكة العنكبوتية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

<http://www.un.org/ar/documents/udhr>

موقع الأمم المتحدة (UN) على الشبكة العنكبوتية، الرابط الخاص بإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الذي اعتمد في ٥ آب / أغسطس ١٩٩٠ م:

<http://www.arabhumanrights.org/publications/regional/islamic/cairo-declaration-islam-93a.pdf>

موقع الأمم المتحدة (UN) على الشبكة العنكبوتية، الرابط الخاص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبرتوكولاتهما الاختيارية:

<http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf>

موقع الأمم المتحدة على الإنترنت الإعلانات والاتفاقيات الواردة في قرارات الجمعية العامة - ترتيب الوثائق حسب التاريخ:

http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs_ar.asp?year=1969

موقع الأمم المتحدة على الإنترنت، فهرس حقوق الإنسان في الدول العربية:

<http://www.arabhumanrights.org/treaties/bycommittee.aspx>

موقع الأمم المتحدة على الشبكة العنكبوتية مركز الوثائق:

<http://www.un.org/ar/documents>

موقع الجمعية الوطنية للحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية على الشبكة العنكبوتية:

<http://nshr.org.sa/RightMenuCMS.aspx?smid=57>

موقع المعهد العربي لحقوق الإنسان: <http://aihr-iadh.org>

موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على الشبكة العنكبوتية:

<http://www2.ohchr.org/arabic/about/index.htm>

موقع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو ISESCO):

<http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Taalim/page^v.php>

موقع جامعة الدول العربية نافذة: حقوق الإنسان:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=1765

موقع مجلس الشورى السعودي على الشبكة العنكبوتية:

<http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/shuraArabic/internet/Laws+and+Regulations/The+Basic+Law+Of+Government/Chapter+Five>

موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف UNICEF:

http://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34749.html

موقع منظمة العفو الدولية A.I.O:

<http://www.amnesty.org/ar/universal-declaration-human-rights-anniversary/declaration-text>

موقع هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية على الشبكة العنكبوتية:

http://hrc.gov.sa/Human_Rights/Site/Aboutus.aspx?Type=Pages&Lang=Ar&Page=29

موقع وزارة الخارجية السعودية على الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، خطابات المملكة في

المحافل الدولية: <http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=24257>